www.kassioun.org

1274

الاثنين 20 نيسان 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## من اعتصام 17 نيسان

[06]

## الافتتاحية

# نجاح اعتصام 17 نيسان علامة فارقة!

الاعتصام الذي حاولت كل قوى الماضي العجوز وأشباحه، في الخارج والداخل، التسلق عليه وحرفه عن مطالبه من جهة، أو ترهيبه وتخويفه من الجهة المقابلة، نجح بتجاوز كل هذه العقبات، مسجلاً علامة فارقة في التاريخ السوري الحديث.

وهي علامة سيكون لها ما يبنى عليها، وستشكل دفعة إيجابية لنضالات السوريين التي تعبر عن نفسها بشكل متصاعد، وبالدرجة الأولى بجانبها المطلبي–المعيشي الذي يمس حياة 95% من السوريين، المفقرين المنهوبين الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويشكلون الأكثرية الحقيقية الوحيدة في سورية، وينتمون لكل القوميات والأديان والطوائف والاتجاهات الفكرية والسياسية.

الميزة الأكثر وضوحاً لهذا الاعتصام، أنه استطاع– رغم كل محاولات التشويش والتخويف– التمركز على اتجاهين أساسيين في المطالب المكتوبة والهتافات والسلوك.

**الاتجاه الأول:** مطلبي واقتصادي– اجتماعي، يقف في وجه إجراءات البرلة الاقتصادية، من رفع للدعم وللأسعار، وانحياز لمصالح المستثمرين ضد مصالح عموم الناس، ومن اتجاه نحو خصخصة القطاعات السيادية في الدولة، إضافة إلى الوقوف في وجه مظاهر الفساد والمحسوبية والتجاوز على حقوق الناس وملكياتها وأرزاقها.

**الاتجاه الثاني:** هو إبراز الوجه الوطني الواضح للمحتجين، والذي ظهر في لافتات عديدة ضد التدخل الخارجي، وضد الأدوار «الإسرائيلية» خاصة، والهتاف الذي صدحت به الحناجر بشكل متكرر: «سورية حرة حرة، إسرائيل تطلع برا» ...

إن الجمع بين هذين الاتجاهين، أي الجانب المطلبي المعيشي الاقتصادي الذي يمس 95% من السوريين بشكل مباشر، والجانب الوطني الرافض للتدخل الخارجي صراحة، هو جمع من شأنه توحيد الشعب السوري حقاً وفعلاً، ومنع قسمه إلى شوارع متقاتلة على أسس سياسية مشوهة، أو على أسس طائفية أو دينية أو قومية... هذا الجمع هو الترياق الشافي ضد راكبي الأمواج في الخارج والداخل.

بين الاستنتاجات الواضحة التي لمسها المشاركون في الاعتصام على الأرض، أن هناك بوناً شاسعاً بين «جنرالات» ما وراء البحار، وما وراء الشاشات، وبين الواقع؛ فالشخصيات والقوى ذات الصوت الأعلى ما وراء الشاشات، والتي دفعت بأشكال مباشرة أو غير مباشرة نحو التصعيد ونحو شعارات قصوى، لم يظهر لها أي وجود تقريباً على أرض الواقع، ولم تستطع دفع الناس بالاتجاهات التي تتمناها؛ وبالمقابل فقد نجح المشتركون الحقيقيون، في فرض سلوك عقلاني ومنضبط... وهذه خطوة أولى شديدة الأهمية في طريق الحركة الشعبية– التي تبدأ الآن طوراً جديداً– نحو صناعة قياداتها بنفسها، ومن رحمها، ونحو منع التسلق عليها بأي شكل من الأشكال. وهي خطوة أولى أيضاً بالنسبة للقوى الحقيقية التي شاركت باللحم الحي، في تقديم نفسها للناس على قدم المساواة معهم، وليس بوصفها قيادة لهم، وفي تقديم برامجها وسلوكها الملموس لتطلب اعتراف الناس بها، وحينها فقط يمكن أن تلعب دورها الحقيقي في تمثيلهم.

ما ينبغي تسجيله أيضاً، هو أن عناصر الأمن العام قد لعبوا دوراً إيجابياً على الأرض في حماية المعتصمين، ومنع التعدي عليهم، وهو دور جديد في التاريخ السوري الحديث، ينبغي تثبيته وتعزيزه وتلافي نواقصه، بما في ذلك المحاسبة الفورية والصارمة لدعاة الفتنة ودعاة التحريض والتخوين.

ما ينبغي أن يقال ختاماً، هو أن نجاح اعتصام 17 نيسان، هو تعبير عن درجة الغليان الموجودة في الشارع السوري عموماً، والتي ظهرت عبر جملة من الاحتجاجات المطلبية خلال الأسابيع الماضية، وهو تعبير أيضاً عن أن الناس تعلمت من التجربة السابقة، وبدأت بتنظيم صفوفها بشكل أفضل وأكثر عقلانية ومسؤولية تجاه البلاد وأهلها، وأن عملية التنظيم هذه سوف تتطور وتتقدم يوماً وراء يوم، وصولاً إلى تحقيق الغايات الأساسية للسوريين، في بناء وطن حر وموحد وكريم، لكل أبنائه، ويكون نظامه السياسي معبراً حقيقياً عن مصالح الناس، ومدافعاً صلباً عنها...

شؤون عمالية

أكثر من 200 عامل في البحوث الزراعية في طرطوس ضحايا عدم تجديد العقود

02

شؤون محلية

معركة الأمن الغذائي من سنابل القمح إلى رغيف الخبز

08

شؤون اقتصادية

النظام الضريبي الجديد لسورية: مصلحة للناس أم لرأس المال؟

16

شؤون عربية ودولية

مضيق هرمز... المعركة على إعادة صياغة القواعد

19

## بصراحة

محرر الشؤون العمالية

# الحراك يزداد نشاطاً والصمت النقابي مستمر

ما زال العمال النقابيون ينتظرون موقفا أو تصريحا نقابيا ما بخصوص جملة الاحتجاجات المتتالية، والتي بطريقة أو بأخرى تمس مصالح الطبقة العاملة وحقوقها بشكل مباشر وغير مباشر، وآخرها احتجاج 17 نيسان الذي خرج في ساحة يوسف العظمة وعلى بعد أمتار من مبنى اتحاد عمال دمشق يوم الجمعة الماضي. وإن كان مستغربا الصمت النقابي قبل انطلاقه، فإنه ازداد مع انتهاء مجرياته ونتائجه الأولية وشعاراته وهتافاته ونوعية المشاركين فيه. فكغيره من الاعتصامات والاحتجاجات التي سبقته، كان للعمال حضور واضح وأساسي فيه. صحيح أنه لم يكن على شكل كيانات أو قوى أو مجموعات عمالية واضحة بل كأفراد، لكن ذلك لا يعني بأنهم غائبون، بل كانوا هناك حاضرين وفي الصفوف الأولى منه مع شعاراتهم ومطالبهم العامة والخاصة، وهذا ما أكدته عشرات المقابلات الإعلامية التي نشرتها مواقع التواصل الاجتماعي. وكان لافتا بشكل خاص نسبة المشاركين من الموظفين المتقاعدين الذين يعبرون عن شريحة كبيرة تنعكس عليها كل تلك السياسات والقرارات الحكومية التي ما زالت تثقل عليهم بطريقة غير مسبوقة، جعلت القوة الشرائية لراتبهم التقاعدي في أدنى مستوياتها، خاصة مع استثنائهم من الزيادة الأخيرة. ليبقى السؤال الملح الأساس: لماذا تغيب المنظمة النقابية عن كل ذلك؟ هل اختارت هذا الحياد الصامت بنفسها وبقرار مستقل منها، أم أنها ترى نفسها غير معنية به بشكل من الأشكال، أم هل وصلت شراكتها مع الحكومة، وهي الشراكة التي تتغنى بها بشكل دائم، إلى درجة تجعلها تصطف مع الحكومة، وبالتالي ترى كل ذلك الحراك محرجا لها على أقل تقدير إن لم نقل ضدها؟

حين حذّر الحريصون على الحركة النقابية ووحدتها واستقلالها ودورها من خطورة الإجراءات التنظيمية التي قامت بها المنظمة في الترميم الأخير المدرج تحت عنوان الانتخابات، لم يكن هذا التحذير آتيا من فراغ أو مجرد تنظير أو محاولة لتسجيل النقاط، بل كان واضحا بما تملكه من رؤية وتجربة تاريخية عميقة من مغبة ونتائج ذلك. فانفصال القرار النقابي عن القواعد العمالية ومصالحها وصوتها، وقبول الوصاية السياسية عليها، سيجعل صوتها خافتا وأيديها مكبلة وإرادتها غائبة، وستعجز حكما عن اتخاذ المواقف المناسبة بالظرف المناسب، وسيجعلها تمارس دور المتفرج في قضايا لا يصلح فيها هذا الدور. وهذا إذا ما استمر سيعني بالضرورة الإجهاز على آخر الآمال باستعادة المنظمة لدورها الطبقي والسياسي من جهة، ولاستقلاليتها وتمثيلها من جهة أخرى. فكما خرجت جموع العمال لأشهر عديدة في احتجاجات الفصل التعسفي دون نقاباتها، ها هي تنخرط تباعا في معترك الحراك المطلبي والاجتماعي بمعزل عنها. وهذا ليس من باب الاستبعاد المقصود لها، بل هي من استبعدت نفسها بنفسها وما زالت مصرّة على ذلك حتى الآن. فهل من مستدرك تواب؟

## أكثر من 200 عامل

# في البحوث الزراعية في طرطوس ضحايا عدم تجديد العقود

**شهد مبنى اتحاد محافظة طرطوس لنقابات العمال حضور 205 موظفين من العاملين في مركز البحوث الزراعية في طرطوس، وذلك عقب عدم تجديد عقودهم المنتهية في نهاية شهر آذار الماضي. والتقى خلالها العمال برئيس اتحاد عمال طرطوس وبحضور نقابة التنمية الزراعية، لوضعهم بصورة أوضاعهم ومحاولة الاستفسار عن جملة من القضايا المتعلقة بهم، معترضين على عدم صدور قرار تجديد عقودهم وانعكاس ذلك على عمل المؤسسة الحكومية من جهة وعلى وضعهم الاجتماعي والمعيشي والوظيفي من جهة أخرى، خاصة أنه لم يتم إبلاغهم بذلك قبل مدة، وبأنهم تفاجؤوا به. وللعلم، فإن قرار تجديد العقود في الجهات الحكومية يعود إلى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء وفق المادة «ج» من القرار 2533/ص الصادر بتاريخ 27-8-2025.**

■ قاسيون - طرطوس

### مرة أخرى
### إنهاء العقود خسارة شاملة

تتنوع اختصاصات الموظفين الذين أنهيت عقودهم وأماكن عملهم. فوفق المعلومات المتوفرة، هناك من يعملون في محطات بحوث الدالية والقدموس ودريكيش، وهي المسؤولة عن أبحاث حقلية مهمة كمقاومة الجفاف للمحاصيل البعلية كالقمح والشعير، وبرنامج تحسين المحاصيل الزراعية كالحمضيات والزيتون. وبررت الجهات المعنية هذا القرار بأنه خارج صلاحياتها، كما أكدت إدارة مركز البحوث الزراعية في طرطوس أنها خاطبت الإدارة العامة لبحث العقود المنتهية مع التأكيد على الحاجة الفعلية للعمال، وهم بانتظار الردود أو الإجراءات.

وأكد أحد المشاركين في الزيارة أنه دائما ما تتذرع الجهات العامة بإعادة الهيكلة وشح التمويل وعدم الحاجة إليهم، وبأن مصيرهم سيكون كغيرهم من موظفي العقود، وبأن لجوءهم للنقابة يندرج ضمن محاولاتهم المستمرة لتجديد عقودهم والحفاظ على وظائفهم ولقمة عيشهم، مستغربا التفريط بكل تلك الكوادر والخبرات الفنية والعلمية والتي من الصعوبة تعويضها بسهولة ويسر.

وبذلك ينضم موظفو البحوث الزراعية في طرطوس إلى زملائهم في القنيطرة واللاذقية الذين أنهيت عقودهم في قرارات متطابقة. وهذه الموجة ليست الأولى التي يُجرى فيها إنهاء عقود موظفي البحوث الزراعية، حيث جرى مع مطلع العام إنهاء عقود أكثر من 200 موظف، ورغم تنظيمهم لعدة احتجاجات آخرها في مبنى اتحاد عمال طرطوس، لم تلقى مطالبهم أي استجابة.

### طالبنا بالتثبيت
### وحصلنا على الفصل

حاول العمال بزيارتهم للنقابات إيصال صوتهم ومطالبهم ولمعرفة موقف النقابات من ذلك، ووضعوا النقابة بصورة كاملة عن أوضاعهم الوظيفية والمعيشية، وبأن القرار مجحف وستكون له نتائج وانعكاسات سلبية كبيرة عليهم وعلى عائلاتهم ورغيف الخبز الذي يقتاتون عليه، كون الوظيفة مصدر رزقهم الوحيد، وبأن البديل عنها غير متوفر في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد. حيث أكدت إحدى العاملات استحالة إيجاد عمل لها، فهي لا تجيد أعمالا أخرى ولم تعد صغيرة بالسن، وبأن راتبها يساعد بشكل ما على سد احتياجات المنزل. وأضافت بأنهم طوال عملهم في المركز لسنوات كانوا يأملون ويطلبون بشكل مستمر تثبيت عقودهم والخلاص من القلق الدائم المرافق لطبيعة وطريقة تجديد العقود، وبأنها لم تتخيل يوما أن يستبدل التثبيت بإنهاء العقود من أساسها.

### الشعار شيء والقرار شيء آخر

موظفو العقود على مساحة البلاد ما زالوا يتعرضون لإنهاء العمل بين الحين والآخر وفي جميع المحافظات والقطاعات والوزارات. ولعل مركزية القرار التي أقرها القرار المذكور أعلاه، والذي حصر التجديد بالأمانة العامة، قد زادت من حجم المتضررين وازدادت أعدادهم يوما بعد يوم، خاصة أن الجهات التي تخاطب الأمانة لطلب التجديد تؤكد أنها ذكرت حاجتها لأولئك الموظفين والعمال ولخبراتهم وكفاءتهم، ولا يمكن التأكد من ذلك إلا نادرا. وهكذا تضيع حقوق العمال في أمانهم الوظيفي والمعيشي بين الجهات والمراسلات. وفي ظل كل ذلك، ما زالت النقابات تقوم بأدنى واجبها ودورها – رفع عتب – باكتفائها بتسجيل الشكاوى واستقبال الاعتراضات والمراسلات والكتب، دون موقف علني واضح وصريح يكبح جماح الجهات الحكومية بقراراتها المضرة بالطبقة العاملة. وهذا ما ينفي كل شعار أو تصريح سابق رفعته الحكومة والنقابات يتفاخر بالثروة البشرية الوطنية ويشدد على أهميتها ودورها العظيم.

# حديث عمالي بعد احتجاج 17 نيسان

**كنت حريصاً على أن أرصد آراء بعض المشاركين في احتجاج 17 نيسان، وهذا لم يكن ممكناً خلاله، بل كان لا بد من الانتظار حتى انفضاض الحشود كي أحظى بجلسة هادئة مع أحد المحتجين الشباب الذين تواجدوا في ساحة يوسف العظمة يحمل لافتة ورقية صغيرة وبسيطة كُتب عليها بخط اليد «بدنا نعيش». لم يكن الشاب ماهر مهتماً بالإعلام رغم محاولات العديد من الوسائل والمواقع الإعلامية لأخذ حديث منه. كيف لا، وهو بوقفته الصلبة وظهره المشدود وعقدة حاجبيه الحازمة وصوته الصداح كان ملفتاً للنظر. لكنه لم يكن مهتماً بالتصريح والتصوير والإدلاء، بل كان مركزاً على كل حدث صغير يجري حوله. حين علم أني إعلامي ومهتم بالحديث معه على «رواق» بعد انتهاء الاحتجاج لنحتسي القهوة معاً، وبأنني فقط أريد أن أعرف لماذا شارك اليوم، اهتم للأمر واتفقنا على جلسة فنجان قهوة في أحد المقاهي الشعبية القريبة من ساحة الاعتصام.**

■ مراسل قاسيون

ماهر أو كما يحب أن ينادوه «أبو بلال» شاب في منتصف العقد الثالث، متزوج وله ولدان أحدهما رضيع حديث الولادة، متخرج من كلية الحقوق لكنه يعمل في شركة لصيانة أجهزة الحاسوب منذ 15 عاماً، من بلدة جوبر في الغوطة الشرقية. شارك في الحراك الشعبي منذ بدايته في 2011 وبقي منخرطاً فيه حتى بداية 2013 نـزولاً عند رغبة والدته التي تصاعد خوفها عليه إلى درجة أجبرته على الرضوخ لجملتها المتكررة: «أنت وحيدي ما لي غيرك، لا تحرق قلبي عليك برضايي عليك». يصف نفسه بأنه مثقف حقيقي لا يشبه أولئك المدّعين للثقافة والفكر، يعشق التاريخ والتراث، وأخبرني بأسلوبه البسيط والعميق معاً أن أكبر ما نعانيه منذ عقود اغترابنا عن واقعنا واستهلاكنا للفكر بدلاً من إنتاجه، وبأننا بحاجة «لنفضة شاملة» في الفكر والاقتصاد والمجتمع. بعد أن تعرفت عليه وبددت الريبة التي أحاطت اندفاعي للحديث إليه، دخلنا في صلب الموضوع وسألته سؤالي الوحيد الذي وعدته به: لماذا شاركت في احتجاج اليوم؟

### هتافات الاحتجاج «خلّتني فكّر»

أجابني أبو بلال: «لك يا أستاذ، قبل ما جاوبك خليني أشرحلك شي. من شوي حكينا بالمعرفة والاغتراب وبالسياسة والمثقفين. الجواب بظن أنو طلعتي بالاحتجاجات – طبعاً لأنو هاد مو أول احتجاج بطلع فيه – هو نتيجة واقع، وأنا ابن الواقع وواحد من نتائجه كمان. يعني لازم يصير السؤال: ليش اللي ما طلع ما طلع؟ إذا كان واقعنا بقول إنو نحن بأسوأ حال من كل النواحي والظروف، وكل الدلالات بتقول إنو مستمر وبفظاعة أكثر. خليني بلش بأبسط شي وأكبر شي بنفس الوقت: ربطة الخبز، الغاز، المواصلات، الاتصالات، الأسعار، البضايع الأجنبية اللي معبية السوق. حدا بصدق إنو نحن نشوف بسكوت مستورد بالسوق؟ هلق بفهم موبايل أو سيارة أو حتى شي فاكهة استوائية، لكن بسكوت وعصير وألبسة ومعكرونة؟ معقول؟ طيب المعامل اللي عنا شو بدها تشتغل؟ طيب العمال شو بيعملوا إذا سكرت؟ اليوم بالهتافات انتبهت لقصة مشفى البيروني وعلاج السرطان، قلت يا ساتر، إذا حدا من عيلتي أو الحجة والحج صار لهم شي، كيف بعالجهم؟ وقصة مشفى الأطفال وغسيل الكلى؟ طيب وهالمشافي متل ما سمعنا من الوزير ح يعطوها للقطاع الخاص، كيف هيك؟ أنا من شهر ولدت مرتي بأرخص مشفى خاص كلفتني 3 ملايين من عدا الأدوية. ليش؟ لأني ما بوثق آخذها ع المشفى العام. أنت صحفي وبتعرف روح عمل تحقيق هنيك وشوف المشفى الجامعي والـزهـراوي. زيـد عليهم الكهربا. أنا كنت باحتجاج الكهربا. متلي متل هالناس عايش متلهم وشايف اللي شايفينه.

> **يصف نفسه بأنه مثقف حقيقي لا يشبه أولئك المدّعين للثقافة والفكر يعشق التاريخ والتراث**

### اليوم أنت، بكرة أنا

بشتغل بسوق البحصة بشركة طويلة عريضة باخد 6 ملايين بالشهر. ضيف عليهم 100 دولار كل شهر من أخي الكبير المسافر، وتعا نحسبها سوا. إيجار بيتي مليون و200 ألف ببيت سحم، وعندي مصروف ولدين صغار والعيلة بشكل عام. بتطلع بلاقي الموظف راتبو مليون ليرة والمتقاعد 800 ألف. بسأل حالي: كيف زابطة؟ أنا دخلي فوق 7 ملايين والله ما عم يكفو لغطي كل مصاريفي وما في شي زايـد. عايشين عـادي كتير، وكل ما لنا لـورا، هون مربط الفرس. في كرة ثلج عم تتدحرج وتكبر، ولازم نوقفها مو؟ يعني الكل متضرر: الصناعيين والتجار الصغار وأصحاب المصلحة والموظفين وأصحاب الدكاكين، لك حتى شوفير التكسي ما بقى. الضرر على هاد دون هاد؟ ما نافد إلا 2% أو 3% من السوريين. غير هيك كلنا بالهوى سوا، والوضع ما لح يستثني حدا. اليوم عليّ، بكرة عليك إجباري، لأنه ما في سياسات صح، ما في دولـة صح واقتصاد. ما في. سمعت من خبير اقتصادي جملة حبيتها لأنها بصلب المهنة اللي بشتغلها. قـال: الاقتصاد ما بقى ينفع معو السوفت وير، صار بدو هارد وير. وفعلاً جملة حلوة وبتعبر، لأنو الفقر فايروس، إذا ما وقفتو بينتشر بكل مكان. وأنـا ما لح أنطر لأصفى بالشارع وموت من الجوع لاطلع احتجاج. وشعار «بدنا نعيش» مو يعني جوع، لأ أبدا. «بدنا نعيش» بشوفها أكبر من هيك، يعني بدنا معيشة كريمة كاملة مكملة. شو ناقصنا نكون متل الخلق والعالم؟ ولا شي، غير أنو هالبلد تندار بطريقة صح. وهالشي ليزبط لازم الكل يشتغل على هالشي.

### قضية القابون وجوبر لم تكن غائبة

تحفّظ ماهر خلال حديثه على ألا يخوض بموضوع جوبر والقابون، كون عائلته متضررة ولا يريد أن أظن بأنه يشخصن الموضوع أو أن سبب استمراره بالاحتجاجات منحصر فيه. وبأنه يعتبر هذا المطلب، رغم أحقيته وحجمه، لا يعتبره إلا آخر مطالبه. وبأن العقار الذي يملكه والده يعتبر نقطة في بحر دمار يصعب حصره. وبأن والده دائما يقول لهم بأنه يعتبر كل ما تعرض له من خسائر خلال السنوات الماضية حصته من الثمن الذي لا بد من دفعه كغيره من الشعب السوري. كما أبدى إعجابه بعشرات الشعارات التي رفعها المحتجون، مؤكداً أنها أضـاءت على رؤيـة جديـدة لم يكن يعرفها، ومنها شعار «الأكثرية الطبقية طائفتي» و«سورية ليست للبيع» وغيرها. كما أكد بأنه مستمر باحتجاجات الحرية والكرامة والخبز حتى الوصول للغايات الكبرى، وقيام سورية الموحدة والمستقلة والديمقراطية والعادلة.

# حين تتحول صرخة الشارع إلى بيان عمالي ضد الجوع والخصخصة

**شهدت ساحة يوسف العظمة في ذكرى الجلاء اعتصاماً لافتاً للسوريين، رفع فيه المحتجون شعارات بسيطة في صياغتها عميقة في دلالاتها: «بدنا ناكل، بدنا نعيش»، «سوريا ليست للبيع»، «لا للخصخصة»، «لا بيع للمشافي»، «لا لرفع أسعار الخدمات الأساسية». هذه العبارات التي قد تبدو بديهية في أي سياق طبيعي، تكشف في الحالة السورية عن تحول خطير في سلم الأولويات، إذ لم تعد المطالب متعلقة بتحسين شروط الحياة أو تطويرها، بل باتت تدور حول الحد الأدنى من البقاء.**

■ ميلاد شوقي

### ارتباط شعارات الاعتصام بقضايا العمال

وعندما تترافق هذه الصرخات مع شعارات مناهضة للخصخصة ورفض بيع مؤسسات ومعامل الدولة والاحتجاج على ارتفاع الأسعار والخدمات الأساسية، فإننا نكون أمام مشهد يرتبط عضوياً بقضايا العمال ومعاناتهم اليومية.

فالطبقة العاملة هي أول من يدفع ثمن السياسات الاقتصادية المختلّة، وهي أكثر تضررا من رفع الدعم وتحرير الأسعار وخصخصة القطاع العام. لذلك لم يعد غريباً أن تتقاطع شعارات المعتصمين مع المطالب التاريخية للعمال، لأن الطرفين في الواقع يشكلان كتلة اجتماعية واحدة تعاني من التهميش نفسه وإن اختلفت التسميات.

### «بدنا ناكل»

إن شعار «بدنا ناكل» ليس مجرد تعبير عن الجوع بالمعنى الفيزيائي، بل هو تعبير عن انهيار القدرة الشرائية للأجور. فالعامل السوري اليوم، سواء كان في القطاع العام أو الخاص، لم يعد قادرا على تأمين احتياجاته الأساسية رغم عمله، وهو ما يشكل خرقاً جوهرياً لفكرة الأجر العادل التي تقوم عليها علاقة العمل.

فالأجر لم يعد يوازي قيمة العمل المبذول، بل أصبح أقرب إلى إعانة رمزية لا تكفي لسد الحد الأدنى من متطلبات الحياة. وهنا يظهر الرابط المباشر بين الاحتجاج الشعبي ومطالب العمال: كلاهما يطالب بإعادة الاعتبار لقيمة العمل والإنسان.

### «بدنا نعيش»

أما شعار «بدنا نعيش» فهو يتجاوز مسألة الغذاء ليشمل الحق في السكن والصحة والتعليم والطاقة والنقل. وهذه كلها خدمات أساسية شهدت ارتفاعا كبيرا في تكلفتها خلال السنوات الأخيرة، سواء نتيجة رفع الدعم أو نتيجة التوجه نحو خصخصة بعض القطاعات. وهنا أيضا فإن العمال هم الفئة الأكثر هشاشة أمام هذه التحولات، لأن دخلهم ثابت أو شبه ثابت بينما ترتفع الأسعار بوتيرة متسارعة.

إن الاحتجاج على الخصخصة وبيع مؤسسات الدولة يعكس وعياً متزايداً لدى المواطنين، وخاصة العمال، بخطورة هذه السياسات. فالقطاع العام، رغم كل ما يعانيه من فساد وضعف إدارة، كان يشكّل تاريخياً صمام أمان اجتماعي، من خلال توفير فرص العمل والاستقرار الوظيفي، إضافة إلى تقديم خدمات مجانية «صحة وتعليم» أو بأسعار مدعومة. وعندما يتم تفكيك هذا القطاع أو بيعه، فإن النتيجة لا تكون فقدان الوظائف فقط، بل

**يمكن القول إن هذا الاعتصام لم يكن حدثاً معزولاً بل هو تعبير عن أزمة بنيوية يعيشها المجتمع السوري تتجلّى بشكل خاص في أوضاع العمال**

وفقدان القدرة على ضبط الأسعار وتأمين الخدمات بشكل عادل أيضاً.

### الشعب السوري يرفض الخصخصة

الخصخصة في السياق السوري لا تأتي ضمن بيئة تنافسية شفافة، بل غالبا ما ترتبط بانتقال الأصول العامة إلى أيدي قلة قليلة من المستثمرين، ما يؤدي إلى تكريس الاحتكار بدلاً من كسره. وهذا ينعكس مباشرة على العمال، سواء من خلال تسريحهم أو إعادة توظيفهم بشروط أسوأ، أو من خلال تحميلهم كلفة الخدمات التي كانت مدعومة سابقا.

من جهة أخرى، فإن ارتفاع أسعار الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والاتصالات يشكل عبئا مزدوجا على العمال: فهو يستنزف جزءا كبيرا من دخلهم، ويزيد في الوقت ذاته من كلفة الإنتاج. وبالتالي فإن المطالبة بضبط هذه الأسعار ليست مطلبا استهلاكيا فقط، بل هي أيضا مطلب إنتاجي يرتبط بحماية سوق العمل.

ما يميز هذا الاعتصام هو أنه أعاد ربط المسألة الاقتصادية بالبعد الاجتماعي والسياسي، فالمطالب التي رفعت فيه لا تتعلق فقط بالأجور والأسعار، بل تمس جوهر النموذج الاقتصادي الذي يتم تكريسه.

وهذا يفتح الباب أمام إعادة طرح أسئلة أساسية: ما هو دور الدولة الاقتصادي؟ هل هي مجرد منظم للسوق أم أنها ضامن للعدالة الاجتماعية؟ وهل يمكن ترك القطاعات الحيوية لقوى السوق دون أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية؟

بالنسبة للعمال، فإن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست نظرية، بل هي مسألة حياة يومية. فكل قرار برفع الدعم أو خصخصة مؤسسة أو زيادة سعر خدمة ينعكس مباشرة على قدرتهم على العيش. ولذلك فإن أي حركة احتجاجية ترفع هذه القضايا، حتى وإن لم تكن منظمة نقابيا، هي في جوهرها تعبير عن مطالب عمالية.

### غياب النقابات العمالية عن الاعتصام

لكن في المقابل يطرح هذا الواقع تحديا كبيرا أمام الحركة العمالية نفسها. فغياب التنظيم النقابي الفاعل وضعف تمثيل العمال يجعل هذه الاحتجاجات عفوية ومحدودة التأثير. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة بناء أدوات الدفاع عن حقوق العمال، سواء من خلال نقابات مستقلة قادرة على تحويل هذه المطالب إلى برامج عمل واضحة.

إن ما جرى في ساحة يوسف العظمة في ذكرى الجلاء يحمل دلالة رمزية عميقة. ففي يوم يفترض أن يحتفى فيه بالسيادة والاستقلال، يخرج الناس للمطالبة بأبسط حقوقهم في العيش. وهذا يعكس مفارقة مؤلمة: الاستقلال السياسي لا يكتمل دون استقلال اقتصادي يضمن كرامة المواطنين، وخاصة العمال وهم الغالبية من الشعب السوري.

في المحصلة يمكن القول إن هذا الاعتصام لم يكن حدثاً معزولاً، بل هو تعبير عن أزمة بنيوية يعيشها المجتمع السوري، تتجلى بشكل خاص في أوضاع العمال. والشعارات التي رفعت فيه ليست سوى ترجمة مباشرة لمعاناة يومية تتطلب حلولاً جذرية لا مجرد إجراءات ترقيعية. فإعادة الاعتبار للعمل، وضمان أجر عادل، وحماية القطاع العام، وضبط الأسعار، ليست مطالب فئوية، بل هي شروط أساسية لأي استقرار اجتماعي واقتصادي حقيقي.

# سرديات الاحتلال «قبيحة ومُهدِّدة»

**في روايته «بندول فوكو»، يوضح الأديب الإيطالي أمبرتو إيكو أن سحر سردية ما، لا يكمن في دقتها، بل في قدرتها على تحويل أي تفصيلة عابرة، إلى دليل ضمن خطة كونية.**

**إيمان الاحمد**

أشعل غلاف مجلة «لاسبريسو» الإيطالية نقاشا واسعا وجدلا عالميا، نتيجة التجسيد البصري لعنف الاستيطان في الضفة الغربية الذي كثفته صورة الغلاف، وأثارت الصورة نقاشا ومواجهة ديبلوماسية مع «إسرائيل»، بعد تصاعد الجدل في الأوساط الأوروبية بشأن ما يحدث فلسطين من فظائع يرتكبها جيش الاحتلال، وحول حدود حرية الصحافة في توثيق الانتهاكات الميدانية.

## صورة تمثل «الانتهاك»

وتظهر الصورة، موضوع النقاش وغلاف العدد الأخير من مجلة «لاسبريسو»، إحدى أقدم المجلات الإخبارية في إيطاليا وأكثرها انتشارا، مستوطنا إسرائيليا يضع الكيباه، أي القلنسوة الصغيرة المستديرة التي يرتديها اليهود الأرثوذكس وهو يوجه هاتفا المحمول نحو امرأة ترتدي حجابا مزخرفا. ويظهر المستوطن المُسلَّح مبتسما بطريقة ساخرة ومتعجرفة، وهو يحمل سلاحا بيد وبالأخرى هاتفا يريد تصوير الفتاة به، وهي طريقة للتخويف حيث يصبح وجهها معروفا لديهم لملاحقة لاحقة. بينما ترتسم على وجه الفتاة الفلسطينية المتمسّكة بأرضها أمام محاولة طردها، تعابير الألم والصمود في آن معا، وقد أوضحت الصحيفة صورة غلاف بعنوان L'abuso، وهي تعني الانتهاك، وفضحت بها ما يحدث دائما وما تكثف مؤخرا من ممارسات الكيان وغاراته الروتينية في الضفة الغربية.

وعلى إثر انتشار الصورة الواسع، بدأت موجة إعلامية إسرائيلية واسعة، وأشعلت خلافاً ديبلوماسياً مع إيطاليا، استنفر فيه سفير الاحتلال في روما جوناثان بيلد، في محاولة لململة فضائح كيانه المأزوم أمام شعوب العالم، فادعى أن الصورة قد جرى التلاعب بها، وركز على التعليقات التي تقول إنها مولّدة بالذكاء الاصطناعي، وكتب على منصّة إكس: «ندين بشدّة الاستخدام التلاعبي لغلاف مجلّة «لاسبريسو» الأخير. فهذه الصورة تشوه الواقع المعقّد الذي يتعيّن على إسرائيل التعايش معه، وتروّج للصور النمطية والكراهية. يجب أن تتّسم الصحافة المسؤولة بالتوازن والدقة». لكن مسعاه اصطدم بتعليقات المستخدمين وحوّلت مداخلته إلى فرصة جديدة لكشف زيف الادعاءات الدعائية للاحتلال.

## مشروع «إسرائيل الكبرى»

تأتي هذه الصورة كجزء من مشروع وثائقي للمصور الإيطالي بيترو ماستورزو. ويتناول المقال الرئيسي الذي كتبه دانييلي ماستروجياكومو في المجلة، مشروع «إسرائيل الكبرى» وجذوره التوراتية وتعارضه مع القانون الدولي، إلى جانب المقال المصاحب الذي كتبته آلاء السعيد، والمرفق بتقرير ماستورزو، يتطرّق إلى ما تصفه المجلة بحملة تطهير عرقي تجري في الضفة الغربية في أعقاب الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وقد جلبت جرأة بيلد ومحاولته تحوير الحقائق المدعمة بالوثائق والدماء الفلسطينية، ردودا تجاوزت خمسة آلاف تعليق، من كل حدب وصوب، غالبيّتها تدين الاحتلال.

لم تقتصر الردود الإسرائيلية على الديبلوماسية. إذ حاولت «موكيد»، المنصة الرئيسية للحياة المجتمعية اليهودية الإيطالية، تهديد المجلة والتحريض على أعمالها بحجة معاداة السامية، مدّعية أنّ الغلاف يشكّل «مهرجانا للصور النمطية»، بحجة تصوير الجندي الإسرائيلي على أنه «قبيح ومُهدِّد».

واعتبرت «موكيد» أنّ الصورة ترقى إلى «شكل من أشكال إضفاء الصبغة الجوهرية على الخصائص السلبية على شعب بأكمله».

ودعت نقابة الصحافيين الإيطالية إلى تطبيق إعلان القدس بشأن معاداة السامية، الذي اعتمدته النقابة رسمياً في 31 آذار، مع التزام معلن بمكافحة معاداة السامية إلى جانب جميع أشكال العنصرية والتمييز الأخرى.

بينما ألصقت منصة «إكس» خاصيّتها الفريدة «ملاحظات المجتمع»، وهي تعليق يلاحق المنشور الرئيسي عندما تشكّ الخوارزميات في مصداقية البيان، وأظهرت في حالة بيلد تنبيها بأن ادعاءاته باطلة والصورة حقيقية ومأخوذة من حادثة حصلت في الضفة الغربية، كما نشرتها وكالات دولية وأجنبية أخرى.

وكان ردّ فعل الجمهور على تدخل سفير الاحتلال كبيراً ومؤثراً، فقد عمل الناشطون على إعادة مشاركة الغلاف على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرين الاحتجاج الديبلوماسي نفسه بمثابة محاولة لقمع الصحافة المصورة المشروعة.

كما أن «لاسبريسو» لم تتراجع أمام حملة التهديد والوعيد، وأبقت على غلافها من دون إصدار أي اعتذار. واعتبر أنّ العدد أوضح الموقف التحريري بكل وضوح، إذ توثق الصورة «الانتهاكات اليومية التي يعانيها أولئك الذين ابتلوا بسوء الحظ بأن يولدوا في الأراضي التي يدعي المستوطنون احتلالها من أجل تحقيق حلم إسرائيل الكبرى»، واصفة جرائم المستوطنين بأنها مستمرة، ومدعومة من القوات «الإسرائيلية»، ولا تلقى أي إدانة ذات مغزى من المجتمع الدولي.

## الصورة تساوي ألف كلمة

في عشرينيات القرن الماضي، استعمل الصحافي فريد برنارد عبارة «الصورة تساوي ألف كلمة»، واليوم تتجاوز الصور توثيقها قضية شعب يجري قضم أرضه، إلى فضح مشاهد الوحشية وانعدام الإنسانية لدى المستوطنين وجيش الاحتلال وإصرارهم على احتلال المزيد من الأرض وارتكاب المجازر في سبيل حلم كاذب.

قبل فترة وجيزة شهدت مدينة روما نفسها مسيرة صامتة تخليدا لأكثر من 21 ألف طفل فلسطيني استشهدوا في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، حيث سار المشاركون بخطوات هادئة حاملين كفنا رمزيا على شكل لافتة كتب عليها أسماء الأطفال الشهداء إضافة إلى الكثير من صورهم، في رسالة صامتة ومدوية بأن معا حمّلت فيها العالم كله مسؤولية ما يحدث. ولتؤكد أن ثمة تحولا في الوعي الجمعي للشعوب الغربية التي جرى تضليلها لعقود سابقة بالسرديات الصهيونية وأكاذيبها، وعبر وسائل إعلام مهيمن عليها من رأس المال العالمي وسلطاته.

واليوم تحدث تغيرات كبرى في العالم أجمع وتتحول صورة غلاف مجلة إلى مجال للمواجهة واستفزاز حالة من النقاش والجدل، وهو ما أثار استنفار الاحتلال ليس بسبب الصورة فقط، بل كمحاولة للترهيب تجاه أية أعمال مستقبلية مشابهة، خصوصا مع موافقة الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على بناء 27 ألف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية و37 ألف في القدس الشرقية. ورغم الإدانات المتكررة من الأمم المتحدة ومن جمهور يتسع يوما بعد آخر، يواصل المستوطنون مضايقة الفلسطينيين وإرهابهم ومحاولة إجبارهم على الرضوخ والتخلي عن أراضيهم، مع إفلات تام من العقاب.

## فلسطين بوصلة حق

ترتقي القضية الفلسطينية إلى الواجهة العالمية بوصفها بوصلة حق بشكل غير مسبوق. وتسهم منصات التواصل الاجتماعي في إظهار الحقائق والمعاناة ليس في قطاع غزة وحدها بل في كل مكان من الأراضي المحتلة، ويبدو أن الإعلام التقليدي أيضا بدأ يسهم، كما فعلت المجلة الإيطالية، في تقديم المحتوى المنصف الذي لم يعد يساوي بين الجلاد والضحية.

ثمة شيء من التبدّل والتحول في السياسة التحريرية لوسائل الإعلام الغربية، نتيجة تبدّل حاد في مزاج الرأي العام خاصة بعد تكشف الأهوال والفظائع التي ارتكبها الاحتلال، كما يتصاعد النقاش الإعلامي في كثير من البلدان بقوة غير معتادة حيال قضايا الشرق الأوسط المتعدّدة، حيث أصبحت الكثير من الصور تحمل وزنا سياسيا وإنسانيا ويمكن لها أن تكشف مظلومية تاريخية حقيقية.

**ثمة شيء من التبدّل والتحول في السياسة التحريرية لوسائل الإعلام الغربية نتيجة تبدّل حاد في مزاج الرأي العام خاصة بعد تكشف الأهوال والفظائع التي ارتكبها الاحتلال**

# من اعتصام

حقّ الشعب السوري
في العمل والعلم والاستشفاء
لا يمسّه حريص على
هذا الشعب

لغة وحدة ومصير واحد
هاتوريني أعدي من رشيتي

نحن الشعب
لسنا عملاء
و لا خونة
و لا فلول
سوريا ليست
غير حرية

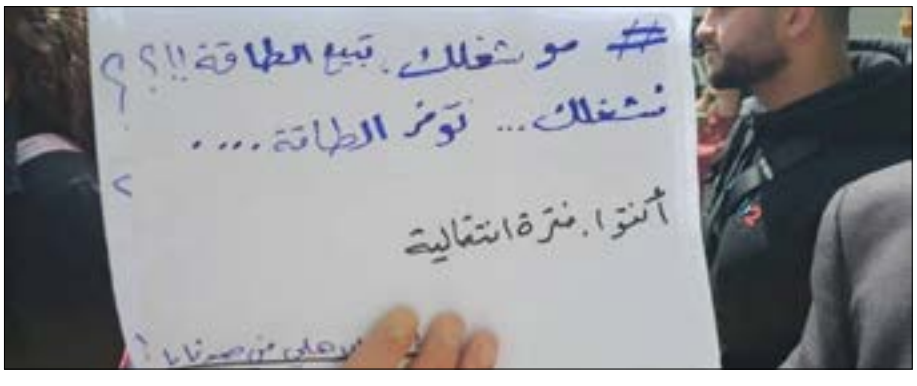
#سوشغلك بيع الطاقة!!؟؟
تشغلك... تؤمّن الطاقة....
أنتوا منرة انتمالية

سوريا ليست
للبيع

# 17 نيسان

الجولان ســـــوري
غصب عن «إسرائيل»

من ثورة الـ25 لثورة 2011
الدين لله والوطن للجميع

واحد واحد واحد
الشعب السوري واحد

تعويم المجرمين والشبيحة
أحد أشكال إعادة
إنتاج النظام البائد

# معركة الأمن الغذائي من سنابل القمح إلى رغيف الخبز

**لم يعد القمح في سورية مجرد محصول زراعي موسمي، بل تحوّل إلى خط تماس مباشر مع معيشة الناس، حيث يختصر رغيف الخبز يوميات السوريين ويعكس في الوقت نفسه عمق الأزمة الاقتصادية والغذائية في سياق داخلي شديد الهشاشة. ومع الارتفاع الأخير في أسعار القمح عالمياً، والذي بلغ نحو 5% خلال أسبوع واحد في بورصة شيكاغو مطلع عام 2026 وفق تقارير اقتصادية دولية، تتكثف الضغوط على بلد لم يستعد بعد توازنه الزراعي منذ أكثر من عقد.**

داخلياً، تبدو الصورة مزدوجة، فموسم 2026 يحمل مؤشرات تحسن نسبي، في حال استمرار الظروف المناخية الجيدة، لكن هذه المؤشرات، على أهميتها، لا تعني تحقيق الاكتفاء، لأن حاجة البلاد السنوية تتراوح بين 2,5 و3 ملايين طن وفق تقديرات متداولة منذ عام 2024، ما يعني أن هناك فجوة قائمة، حتى بوجود مؤشرات على تقلصها مؤقتاً.

هذا العجز ليس طارئاً، بل نتيجة مسار طويل من التراجع، فسورية التي كانت قبل عام 2011 من الدول المصدّرة للقمح، أصبحت خلال السنوات الأخيرة تعتمد على الاستيراد لتأمين جزء كبير من احتياجاتها، ووصلت الفجوة في بعض المواسم إلى نحو 70–80% من الاستهلاك المحلي وفق بعض التقديرات بين 2022 و2024. هذا التحول الاستراتيجي جعل البلاد شديدة الحساسية لأي اضطراب عالمي وأكثر عرضة لتقلبات السوق العالمية، سواء في الأسعار أو سلاسل الإمداد، كما يحدث حالياً مع أزمة الطاقة والأسمدة، حيث لم يعد سعر الخبز محكوماً بالإنتاج المحلي فقط، بلّ بأسعار الطاقة والشحن والأسمدة عالمياً أيضاً.

الأزمة العالمية الراهنة تضاعف هذا التعقيد وتفاقم الهشاشة المحلية، فاضطرابات إمدادات الغاز وارتفاع تكاليف الطاقة أثرت مباشرة على صناعة الأسمدة، التي تعد عنصراً أساسياً في زراعة القمح. ومع ارتفاع أسعار الأسمدة عالمياً خلال 2025 وبداية 2026، وجد المزارع السوري نفسه أمام معادلة صعبة؛ تكلفة إنتاج مرتفعة مقابل قدرة شراء ضعيفة، ما يدفع كثيرين إلى تقليص المساحات المزروعة أو خفض استخدام المدخلات، وهو ما ينعكس مباشرة على الإنتاجية.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على تأمين القمح عبر الاستيراد، تظهر تحديات التمويل بوضوح، بالإضافة إلى الصعوبات مع الموردين في إبرام صفقات الاستيراد، بسبب نقص الموارد المالية مع تعقيدات الدفع. وهنا تتجلى خطورة المرحلة؛ ليس في توفر القمح عالمياً فقط، بل في القدرة على الوصول إليه.

في سورية، لا يقاس الأمن الغذائي بتوفر الغذاء عموماً، بل بتوفر الخبز تحديداً، ووسط هذه المعطيات، يصبح القمح مسألة سيادية بامتياز، وتتحول كل حبة إلى قيمة استراتيجية. فالهدر في التخزين أو النقل، أو التسرب إلى السوق السوداء، لم يعد مجرد خلل إداري، بل خسارة مباشرة من الأمن الغذائي.

في هذا السياق، تبرز مسؤوليات الحكومة بوصفها حاسمة في تحديد المسار. فالمطلوب لم يعد إدارة أزمة موسمية، بل بناء سياسة متكاملة تحمي الإنتاج وتمنع التفريط به. يبدأ ذلك من إعطاء أولوية مطلقة لزراعة القمح مقارنة بمحاصيل أقل استراتيجية، ودعم الفلاح بشكل مباشر، عبر تسعير مجز للقمح يغطي تكاليف الإنتاج ويحقق هامش ربح، خاصة في ظل ارتفاع أسعار البذار التي قدّرت بنحو 500 دولار للطن في تقارير محلية خلال 2025، إضافة إلى تأمين الأسمدة والوقود بأسعار مدعومة تضمن استمرار الزراعة.

وفي الوقت نفسه، يصبح منع الهدر أولوية لا تقل أهمية عن زيادة الإنتاج، إذ يتطلب الأمر إعادة تأهيل الصوامع والمطاحن العامة، وتحسين النقل، وضبط عمليات التسويق، بحيث لا تضيع أي كمية خارج القنوات الرسمية. كما أن الحفاظ على دعم الخبز ضرورة اجتماعية واقتصادية، مع الحاجة إلى تحسين جودته ومواصفاته.

ما تكشفه الأزمة الحالية هو أن الأمن الغذائي في سورية لم يعد مسألة إنتاج فقط، بل منظومة مترابطة تبدأ من الحقل ولا تنتهي عند المخبز. وإذا كانت الأسواق العالمية قد أثبتت تقلبها، فإن الرهان الحقيقي يبقى على الداخل؛ على قدرة الدولة في هذه المرحلة على حماية محصولها الاستراتيجي، وعلى تحويل كل سنبلة قمح إلى رغيف خبز مستقر على موائد السوريين.

فمعركة القمح لا تختصر في أرقام الإنتاج والاستيراد، بل في سؤال بسيط وحاسم: هل يستطيع المواطن الحصول على خبزه يومياً دون قلق؟ والإجابة عن هذا السؤال هي المعيار الحقيقي لنجاح السياسات، وهي الاختبار الأوضح لمستقبل الأمن الغذائي في البلاد.

## متى تنتهي أزمة قطاع الدواجن؟

# صغار المربين والمستهلك المفقر... ضحيتان في حلقة مفرغة

**في مشهد يعكس الانهيار المستمر للإنتاج المحلي وغياب أي رقابة حقيقية، كشف رئيس لجنة الدجاج البياض في غرفة زراعة دمشق وريفها، مازن مارديني، عن واقع مرير ينتظر السوريين في الأسابيع القادمة.**

■ سلمى صلاح

فبين ارتفاع جنوني لتكاليف الأعلاف، واستيراد كارثي أغرق السوق بطيور نافقة عملياً، وعمليات غش واسعة تطال صحة المواطن، يقف قطاع الدواجن على حافة الهاوية.

### أسعار الأعلاف... تحلّق

أوضح مازن مارديني لجريدة «الوطن» في 9 نيسان، بأن أسعار الأعلاف ارتفعت بما لا يقل عن 20%، نتيجة التوترات الإقليمية، وارتفاع أجور النقل، وارتفاع سعر الصرف.

ولم يكن هذا الارتفاع مجرد رقم في دفاتر الحسابات، فقد اضطر المربون الصغار الذين يشكلون العمود الفقري للإنتاج المحلي، إلى بيع البيض بسعر منخفض وبيع الدجاج بقصد ذبحه في السوق.

وبات المربي كمن يحرق أثاث بيته ليؤمّن حطباً للتدفئة، فهو يبيع بسعر أقل من التكلفة، لتوفير سيولة لشراء الأعلاف فقط!

ولم يتوقف يأس القطاع هنا، فقد أضاف مارديني محذراً من أن هذا الذبح للدجاج المنتج سينتج عنه ارتفاع حاد في أسعار بيض المائدة خلال الأسابيع والأشهر القادمة. وكأن المواطن لم يذق بعد مرارة الغلاء، فها هو على موعد جديد مع موجة جديدة ستفقده أحد أرخص مصادر البروتين.

### استغلال الثغرات

الأدهى والأمرّ ما كشفه مارديني عن ثغرة استغلها كبار التجار والمستوردين عقب قرار السماح باستيراد فروج الريش. فبدلاً من أن يحقق القرار هدفه في خفض الأسعار، تحول إلى باب واسع للفساد والغش.

فقد تم إغراق الأسواق بكميات هائلة من أمات الدجاج البياض المستوردة، رغم تأكيد اللجنة المستمر على عدم وجود حاجة محلية لها، بل يوجد فائض محلي منها.

ورغم أن هذه الطيور أنهت عمرها الإنتاجي، وهي غير مرغوبة لدى المستهلك، لكنها وبسعر زهيد لا يتجاوز 5 آلاف ليرة للكيلو، أصبحت كنزاً لتجار الأزمات، لتتحول عبر عمليات غش ممنهجة إلى «كباب دجاج» يباع للمواطن المفقر الذي لا يملك ثمن لحوم سليمة!

### تدخل قبل فوات الأوان

في لقاء جمع ممثلين عن قطاع الدواجن مع وزير الزراعة، أمجد بدر، في 9 نيسان، طُرحت مقترحات يمكن أن تكون خطوة أولى لإنقاذ ما تبقى.

حيث طالبت لجنة تربية الدواجن بإعفاء مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية لمدة سنتين، وإيقاف استيراد فروج الريش الذي أضر بالمنتج المحلي، كما طالب المربون بالسماح لهم بشراء الفحم الحجري مباشرة من وزارة الطاقة، من دون وسطاء يرفعون الأسعار.

لكن هل سيتم الاستماع إلى هذه المطالب التي تكررت عشرات المرات قبل أن يتفكك القطاع نهائياً؟ وهل ستتحرك أجهزة الرقابة لضرب عصابات الغش التي حولت قوت الناس إلى مادة لأبشع أنواع الاحتيال؟ أم سيبقى المفقرون يعيشون في حلقة مفرغة من الفقر والغش والمرض؟

فالمؤكد الوحيد أن التخبط الرسمي يوجّه أقسى ضرباته لصغار المربين، ليخرجوا تباعاً من دائرة الإنتاج، مخلفين وراءهم أسراً فقدت مصدر رزقها الوحيد، وعلى المقلب الآخر، تُسحق قدرة المواطن المفقر على سد أبسط احتياجاته.

# المعلمون... الشريحة الأكثر تعرضاً للظلم والإنهاك

**تعرض النظام التربوي والتعليمي في زمن السلطة الساقطة في الآونة الأخيرة للتخريب والإهمال، والذي طال مختلف مناحيه من المناهج إلى الامتحانات إلى المخرجات وطريقة تحصيل الطالب للدرجات...إلخ، وازداد الأمر سوءاً في زمن السلطة الحالية إلى أن وصل إلى درجة خروج التعليم عن الخدمة في إدلب، بسبب إضراب المعلمين عن الدوام الرسمي نتيجة تعرضهم للظلم الواضح والجلي وسوء الأحوال المعيشية وضآلة الأجور وسوء ظروف العمل.**

■ خالد جمال

### ماذا حل بالمعلمين بعد سقوط السلطة السابقة

تعرض الكثير منهم للفصل التعسفي وبطرق غير قانونية ومن دون استناد إلى قوانين ثابتة ناتجة عن دستور، وشريحة من المعلمين متعاقدون لم يتم تجديد عقودهم، ومنهم مهددون بعدم تجديد عقودهم دون أي توضيح، أما المثبتون فوقعوا تحت الضغوط منها المتعمد ومنها غير المتعمد والناتج عن سوء الإدارة والعشوائية فيها، والتي تعتبر امتداداً للسياسات التخريبية الممنهجة للسلطة الساقطة.

### أجر لا يكافئ عُشر العمل

إن ما يتقاضاه المعلم المثبت أو غيره وسطيا لا يتعدى مليون ونصف ليرة سورية والذي لا يكفي الأسرة السورية أربعة أيام فقط حسب تكاليف المعيشة، فكيف إذا علمنا أن المعلم يقوم بوظيفتين في آن معاً؟ نعم الناس لا يعرفون غير أن المعلم يقف في صفه ليعطي درسه ويخرج بمخرج تعليمي في كل حصة أما الحقيقة فغير ذلك على الإطلاق.

لقد حولت وزارة التربية المعلم إلى إداري، مرشد نفسي، مدون، مصحح أوراق، كاتب ومنضد، محقق، مستخدم، من خلال عشوائيتها في تنظيم مهام كادر التربية وسوء بيئة العمل.

### ماذا تطلب الوزارة من المعلم؟

في الآونة الأخيرة فعّلت وزارة التربية الكثير من القوانين السابقة وأضافت أعمالا أخرى لا تمت إلى التعليم بصلة وأصبحت المحاسبة عليها كالمحاسبة على إعطاء الدرس نفسه.

1_ يطلب من المعلم خلال الحصة الدرسية إجراء تفقد «وبدقة» والتوقيع عليه وفي كل حصة درسية

2_ التوقيع على دفتر الحصص مع اسم الدرس والدرس المراجع ويحاسب على كل حصة لم يوقعها ويمنع منعا باتا نسيانها أو تجاوزها.

3_ كتابة أسئلة كل امتحان ومذاكرة في الفصلين نموذجين لكل مذاكرة وامتحان أي 4 نماذج في الفصل.

4 كتابة سلالم تصحيح للأسئلة أي 4 سلالم في كل فصل.

5_تصحيح الأوراق وإنجازها في فترة محدودة لا تتعدى الأسبوعين «مئات الأوراق قد تصل إلى الآلاف لبعض المواد وحسب عدد الطلاب في الشعب وعدد الشعب المكلف بها المدرس»

6_ كتابة النتائج مع درجات الشفهي والوظائف والنشاط ثم جمعها وتنتيجها رقما وكتابة في الفترة نفسها.

7_ تدوينها في دفتر الدرجات الخاص بالمعلم رقما وكتابة.

8_ تنزيل الدرجات على تطبيق المدرس، وقد جرى تفعيله في الفصل الأول.

9_ ملء دفتر التحضير لكل درس مؤرخا بدقة «المعلومات المدونة فيه لا تخص المادة العلمية بل تخص المهارات التي يستخدمها المعلم والتي أصبحت ضمن شخصيته» إضافة إلى مشاهدتها من قبل المدير أسبوعيا.

كل هذه القائمة من الواجبات الملقاة على عاتق المعلم هي خارج عمله التعليمي في الصف فالمعلم يقوم بأكثر من وظيفة خلال البيت والمدرسة.

كما يجري وخلافا للقانون إلزام الموجهين الاختصاصين لمدرسيهم بإعطاء حصص إضافية فوق نصابهم «مؤجلة الأجر إلى أجل غير قريب» وبعد كل هذا لا ينال المعلم أجر جزء واحد من هذه الأعباء في هذه القائمة المنهكة.

أما تكاليف المراقبة والتصحيح فالحديث فيها يطول... يكفي أن أجورها مؤجلة إلى أكثر من 7 أشهر مع صعوبة المهمة للمصحح ورئيس المركز وأمين السر والمراقب، مع غياب التنظيم الكافي والشفافية فيه فقد يكلف المعلم بالمراقبة في أماكن بعيدة عن سكنة عشرات الكيلومترات مع صعوبة النقل، ثم يطلب منه عدم التأخر! بالإضافة إلى الجهد الكبير المبذول مقابل أجور لا تكفي إلا لأجور المواصلات.

**نشأ جيل تربى في ظروف كارثية من العنف والفقر وانهيار القانون والأخلاق والقيم والعلوم والبنية الاجتماعية**

### إذا لم ترضَ فالعقوبات لك بالمرصاد

ليس هناك شيء أسهل على وزارة التربية والتعليم من التهديد والوعيد وتنفيذه في حق المقصرين في أصغر بند من الواجبات التي ألقوها على كاهله، متجاهلين أي عذر أو حاجة للمعلم... فترى جهاز الرقابة الداخلية له بالمرصاد لفرض العقوبات التي يرونها مناسبة ويرونها مخالفة للنظام التربوي... متجاهلين أن هذه الأعباء قد يعجز عنها الكثير من المعلمين ممن يعملون عملاً آخر ليسدوا رمقهم ورمق أسرهم من العوز والفاقة.

### طبيعة التعليم في سورية في أشد المراحل تعقيداً

اختلف التعليم كثيرا في الأعوام الأخيرة عن سابقتها، فقد نشأ جيل تربى في ظروف كارثية من العنف والفقر وانهيار القانون والأخلاق والقيم والعلوم والبنية الاجتماعية، فأصبح المعلم يجد نفسه بين مجموعة من المراهقين أو الأطفال غير الأسوياء نفسيا وسلوكيا فقد يتعرض المدرس نفسه للإزعاج الشديد وقلة الانضباط بشكل يرهق أعصابه إلى حد المرض، وقد يتعرض إلى العنف وسوء الاحترام، ويواجه جبلا من الجهل والتخلف والتهديدات الاجتماعية، حتى في كثير من الأحيان تتعرض الإدارات والموجهون للعنف من قبل الأهالي غير المبرر دون أدنى حماية من قبل جهاز الدولة، ففي هذه المهمة الميدانية وحدها بمعزل عن العمل الورقي والكتابي، تجد أنها أصعب عمل على الإطلاق لأنك تنجز التعامل مع 45 طالبا تقريبا في وقت واحد ودفعة واحدة بما لا يتجاوز 40 دقيقة دون أخطاء أو انفعال ومع تحمل الاستفزاز والتهور والشغب وسوء التربية.

### المعلم يجب ألا يتغيب مهما كانت الظروف

من العجيب والمعيب أنه لا يسمح للمعلم بالتغيب إلا ضمن إحالة صحية تصدق من قبل الصحة المدرسية! ولا يجب أن يتعرض لظروف طارئة تمنعه من الدوام، ويسمح له ذلك ضمن حصص محدودة في كل فصل، كل حصة على حدة أي لا نظام إجازات له. وفي حال تغيبه يرفع غيابه إلى جهاز الرقابة الداخلية!

أما عن إجراءات إعادة هيبة المعلم، وفرض قوانين رادعة للطلاب والأهالي لحمايتهم، فهو ما لم يحدث ولم تستجب له الوزارة ولا النقابة إلى حينة.

وخاتمة القول: إن التعليم الذي هو عماد المجتمع ونهضته سيذبح على مذبح الإهمال الحكومي وعلى مذبح الظلم الذي يتعرض له المعلمون طالما بقي المعلم تحت وطأة هذه المعاناة دون إنصافه.

# انهيارٌ شامل للقطاع الصحي... الموت مجاني والعلاج لمن يدفع!

**ما يحدث في القطاع الصحي اليوم ليس مجرد تراجع في الخدمات؛ إنه انهيار هيكلي يهدد حياة الملايين يومياً.**

■ نور الإبراهيم

من إدلب إلى الرقة، ومن حماة إلى دمشق، يدفع السوريون ثمنا غاليا؛ أطفال يموتون قبل أن يولدوا، مرضى سرطان يموتون لأنهم لا يستطيعون شراء الدواء، أمهات يضطررن للاختيار بين علاج أبنائهن وتغطية مستلزمات الأسرة اليومية.

فبعد أكثر من عام على سقوط سلطة الأسد، يواصل القطاع الصحي نزيفه اليومي، ليس بسبب الحرب التي انتهت فقط، بل بسبب تخلّ ممنهج من الدولة، وتحول المستشفيات الحكومية إلى أماكن يحتضر الفقراء على أعتابها.

ورغم هذا وأكثر، ورغم أن أكثر من 95% من السوريين باتوا تحت خط الفقر، ترفض الدولة تحمل مسؤولياتها، وتلوح بالخصخصة.

## ألمٌ يوميّ

في إدلب جاء الانهيار كالصاعقة، فبعد مغادرة المنظمات الدولية جنوبا، انخفضت القدرة الاستيعابية إلى 80%، وفقد 70% من الكوادر، بحسب الدكتور محمد سلَيمان، مدير مستوصف بلدة الحراكي، في تصريح «للثورة السورية» في 6 نيسان.

### النتيجة؟

حالات وفاة تسجَّل يوميا بأقسام العناية المشددة والحواضن!

وفي الرقة تنبئ الأرقام بكارثة إنسانية؛ فلا يجد 80% من الأطفال الخدج والرضّع حاضنة، وبحسب مدير مشفى الأطفال حسين الحمود، فإن المشفى يملك 33 حاضنة، تعمل بنظام الدور، ما يدفع بأعداد كبيرة للعودة إلى منازلهم، لعجزهم عن دخول المشافي الخاصة، وعندما تسوء حالة الطفل يعودون به متوفى إلى الإسعاف.

وليس الوضع في حماة بحال أفضل، ففي 9 آذار، توفي طفل بعد 38 ساعة من الانتظار، ليأتي رد مديرية الصحة بأننا بانتظار التمويل! فعدد الحواضن لا يتعدى الأربعين، موزعة بين مشفى التوليد والأطفال، ومشفى السقيلبية الوطني، بينما تتجاوز كلفة الليلة في المستشفيات الخاصة 3 ملايين ليرة.

أما العاصمة، فحدث ولا حرج، فمن نقص الكوادر، وتراجع الخدمات، بالأخص النظافة العامة، تحول البيروني إلى كابوس يومي لمرضى السرطان. فالجمعيات الخيرية تعتذر، والمشفى يقول «لا أدوية لدينا»، والمرضى ينتظرون معجزة لعجزهم عن شراء الأدوية والجرعات التي تتراوح أسعارها ما بين 20 دولارا ووصولا إلى 800 دولار؛ عدا عن الجرعة المناعية التي لا تقل كلفتها عن 2000 دولار!

فيما تعيش بقية المستشفيات انحدارا مشابها، يدفع بالمرضى إلى شراء أتفه المستهلكات وأبسطها من الخارج، لأن المشافي عاجزة عن توفيرها!

### من يتحمل المسؤولية؟

واهم من يعتقد أن هناك بديلاً عن إعادة تأهيل المشافي الحكومية، وعن إرساء نظام دعم صحي ينحاز إلى الفقراء، أو أن أزمة القطاع يمكن أن تحل جزئيا، في مركز هنا ومستوصف هناك، أو عبر انتظار دعم المنظمات الدولية.

فالأزمة ليست نقصا في الإمكانيات فقط، بل في غياب الإرادة. والمطلوب عاجلاً هو إعادة توزيع عادل للموارد والكوادر بين المحافظات، وليس ترك كل محافظة تموت وحدها. وإعادة دمج الموظفين المفصولين «أكثر من 200 من الكوادر الطبية في حماة وحدها»، وتحديث أقسام العناية المشددة والحواضن، وتوفير أبسط المستلزمات «القفازات، السيرنغات، أغطية الأسرّة».

فمع كل يوم يمر من دون تدخل حكومي عاجل، يموت طفل في الرقة، أو مريض سرطان في البيروني، أو خديج في حماة. والسؤال الملح: كم سوريًّا يجب أن يموت على أبواب المشافي حتى تتحرك الدولة؟!

# صناعة تُخنق...

**لم يكن انهيار صناعة السيراميك في سورية حدثاً مفاجئاً، بل نتيجة مسار طويل من الإهمال والسياسات المرتبكة التي دفعت واحداً من أهم القطاعات الصناعية إلى حافة الشلل. ما يجري اليوم ليس مجرد تراجع عابر في الإنتاج، بل انهيار تدريجي يكشف بوضوح كيف تُترك الصناعة الوطنية لتواجه مصيرها وحدها، في سوق مفتوحة بلا حماية، وتكاليف إنتاج خانقة، وغياب شبه كامل لأي دور فعال للدولة.**

تكفي الأرقام الصادمة التي أوردتها صحيفة «الثورة السورية» لتلخيص حجم الكارثة؛ قطاع يمتلك طاقة إنتاجية تتجاوز 52 مليون متر مربع سنويا، لا ينتج فعليا سوى نحو 7,4 ملايين متر مربع فقط، أي إنه يعمل بأقل من خُمس قدرته تقريبا. هذه الفجوة ليست رقما فنيا، بل دليل حي على تعطل المعامل، وتوقف خطوط الإنتاج، وخروج منشآت كاملة من الخدمة، في مشهد أقرب إلى التفريغ المنهجي للقطاع.

المعامل التي كانت تشكل عصب هذه الصناعة لم تعد كما كانت. أسماء مثل بلقيس وزنوبيا وغيرها لم تعد رموزا للإنتاج، بل أمثلة على التوقف الجزئي أو الكامل، بعد أن دفعها الواقع الاقتصادي القاسي إلى الانسحاب من السوق أو تقليص نشاطها إلى الحد الأدنى. ومع قرار فتح باب الاستيراد برسوم منخفضة، لم يعد المنتج المحلي قادرا على المنافسة أصلاً، بل وجد نفسه في مواجهة غير متكافئة مع بضائع مستوردة أرخص، بعضها لا يلتزم حتى بالمواصفات، كما تشير الصحيفة نفسها.

الأثر لم يتوقف عند حدود الإنتاج، بل امتد ليضرب العمالة بشكل مباشر وقاس. هذا القطاع الذي كان يؤمّن فرصَ عمل لآلاف العمال بشكل مباشر، إضافة إلى الآلاف في العمل غير المباشر في سلاسل مرتبطة بالتغليف والصيانة والتوريد والنقل، يشهد اليوم تراجعاً حاداً في هذه الأرقام، مع توقف المعامل وانكماش النشاط. ما يعني عملياً أن آلاف العائلات فقدت مصادر دخلها، وأن سلسلة كاملة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسيراميك دخلت في حالة شلل.

أما الأسباب، فهي معروفة حد الابتذال، لكنها مستمرة بلا معالجة. تكاليف الطاقة وحدها تبتلع نحو 45% من كلفة الإنتاج، في ظل الاعتماد على وقود مستورد مرتفع السعر، وبيع المحروقات للصناعيين بأسعار تفوق نظيراتها العالمية. في المقابل، تُفتح الأسواق أمام الاستيراد برسوم منخفضة، في معادلة عبثية تجمع بين أعلى تكاليف إنتاج وأدنى مستويات الحماية. والنتيجة الطبيعية لمثل هذه السياسات ليست سوى إخراج المنتج المحلي من المنافسة، وهو ما حدث فعلاً.

المشكلة الأعمق ليست في الأرقام وحدها، بل في غياب أي رؤية حقيقية لحماية الصناعة. فالدولة التي يفترض أن تكون حامية للإنتاج الوطني، تبدو وكأنها تخلت عن هذا الدور، تاركة السوق لقوانين غير متوازنة، حيث تُكافأ التجارة السريعة على حساب الإنتاج طويل الأمد. وبينما يطالب الصناعيون برفع الرسوم الجمركية مؤقتا، وضبط جودة المستورد، وتخفيض تكاليف الطاقة، والسماح بالحصول على المحروقات بأسعار عادلة، تبقى هذه المطالب في إطار التصريحات دون ترجمة فعلية على الأرض.

الخَطر في المشهد أن ما يحدث في السيَراميك ليس حالة استثنائية، بل نموذج مكثف لما تعانيه قطاعات صناعية أخرى. وكأن هناك مسارا واضحا يدفع الصناعة نحو التراجع لصالح النشاط التجاري، في ظل بيئة لا تشجع الإنتاج ولا تحميه. ومع استمرار هذا النهج، لا يبدو أن التوقف الحالي للمعامل هو نهاية الأزمة، بل مجرد مرحلة تمهد لما هو أسوأ.

إن صناعة كانت قادرة يوما على تغطية السوق المحلية والتصدير، تقف اليوم عاجزة عن تشغيل معاملها أو الحفاظ على عمالها. وبين أرقام الإنتاج المنهارة، والمعامل المغلقة، والعمال المسرّحين، يتضح أن ما يجري ليس أزمة عابرة، بل انهيار حقيقي لصناعة تُترك لتُخنق ببطء، وسط صمت رسمي لا يقل قسوة عن الأزمة نفسها.

# استعادة الغطاء النباتي ملف وطني لا يحتمل التأجيل!

**لم يعد الغطاء النباتي في سورية قضية بيئية هامشية، بل جرح نازف ينذر بكارثة وجودية، فبين حرائق تلتهم سنوياً مساحات شاسعة، وفأس جائرة وجفاف يضرب جذور الحياة، نقف اليوم أمام حقيقة صادمة، أن سورية فقدت ثلث غاباتها خلال السنوات الماضية، وفي مواجهة هذا النزيف، تطل علينا وزارة الزراعة بحملات وخطط لاستعادة الغطاء النباتي، لكن السؤال هنا: هل هي خطط إنقاذ أم مجرد مسكّنات إعلامية لعجز بنيوي مزمن؟**

■ رشا عيد

### الأرقام تروي الحقيقة

جاءت حرائق 2025 لتؤكد أننا أمام حالة طوارئ بيئية لا تحتمل الوعود، فتحولت آلاف الهكتارات إلى أرض جرداء، حيث التهمت الحرائق 317،260 ألف دونم طالت الأحراج والأشجار المثمرة على حد سواء حسب بيانات وزارة الزراعة، هذه الأرقام تكشف غيابا تاما لأي استراتيجية استباقية حقيقية، فلا خطط وقائية تحد من اندلاع الحرائق، ولا استعدادات لوجستية كافية تخفف من فداحة الخسائر عند وقوعها، وكأننا ننتظر كل عام لتقع الفأس في الرأس فتظهر الهوة الشاسعة بين الأحاديث الرسمية الخَلبية والممكنات التي تم توفيرها فعلاً لهذه الغاية.

### الفأس أشد فتكاً

بينما تلتهم النار ما تبقى، تأتي الفأس لتقضي على ما نجا، فظاهرة الاحتطاب خرجت من إطار تغطية بعض الحاجات الأسرية على المستوى الفردي وصولاً إلى الاحتطاب الجائر كظاهرة منتشرة في جميع المحافظات، كمنبج وعفرين في ريف حلب، والصورة تتكرر على طول الطريق إلى اللاذقية حيث اختفت الغابة بالكامل وتحولت إلى أرض عارية، ولم تعد تقتصر الظاهرة على المناطق الحراجية والغابات بل والتعدي على الممتلكات الخاصة والبساتين في بعض الأحيان.

فإذا كان مبرر عمليات الاحتطاب الفردي هو نقص وشح مصادر الطاقة للتدفئة كحاجة وضرورة خلال السنوات الماضية، فالجور بالاحتطاب وإزالة الأشجار بالأطنان وتحت مرأى الجميع لا يبرر إلا أنه أصبح فرصة لكسب الأرباح تقوم به شبكات عاملة مُدارة بدقة.

فمن يصدر حكم الإعدام بحق البيئة، سواء في بحثهم عن المزيد من الربح أو احتكار الدفء، هم أنفسهم شريحة كبار الفاسدين والناهبين في البلاد غير العابئين بكل العقوبات القانونية التي تستثنيهم فيما يجيِّر غالبا على المفقرين! ولنعيد التأكيد أن كل الكوارث كنتائج هي بسبب السياسات التميزية الظالمة المتبعة، اعتبارا من سياسات تخفيض الدعم الجائرة وصولا إلى سياسات الإفقار المعمم!

### خطط لا ترقى إلى حجم الجرح

وأمام هذا المشهد القاتم، تسارع وزارة الزراعة للإعلان عن خطتها وتتحدث البيانات الرسمية عن إنتاج 1،4 مليون غرسة، وخطة لتحريج نحو 1000 هكتار، هذه المساحة ورغم أهميتها، لا تشكل سوى جزء من الدمار، فكيف لخطة كهذه أن ترمم خسائر تراكمت عبر أكثر من عقد من الحرب والإهمال؟ وكيف يمكن الحديث عن «استدامة» بينما الفأس لا تزال مُسلطة، ولا توجد أي إجراءات قانونية رادعة لوقف نزيف القطع الجائر اليومي؟ فالأمر لا يتعلق بعدم كفاية الموارد فقط، بل بفجوة الثقة العميقة بين الخطاب الرسمي المليء بالتفاؤل وواقع الأرض المليء بالخيبة والدمار.

### ليست رفاهية

إن حماية الغطاء النباتي واستعادته ليست ترفا أو رفاهية يمكن تأجيلها، إنها مسألة حياة أو موت لمنظومتنا البيئية والزراعية، فكل شجرة تقطع وكل دونم يحترق يعني مزيدا من التصحر، وفقدانا للتنوع الحيوي، وتدهورا لا رجعة فيه في خصوبة التربة، فهذا الملف من المفترض اعتباره من الملفات ذات البعد الوطني العام، خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار تأثيراته السلبية الكبيرة والكثيرة والعميقة الحالية والمستقبلية.

والمطلوب حالاً وعاجلاً، وقبل موسم الحرائق السنوي، الجدية بالمتابعة والضبط والمحاسبة بعيداً عن أوجه الفساد والمحسوبية الطاغية على مجمل الأداء الرسمي، وتنفيذ فعلي للخطط الورقية عن التشجير على أرض الواقع.

# الأوقاف والأسواق... تعظيم الريع وزعزعة الاستقرار وتوزيع جديد للثروة

**أثار تصريح أحد مسؤولي وزارة الأوقاف السورية بشأن السعي إلى الحصول على الأرشيف العثماني، وما رافقه من حديث عن الاستفادة من السجلات الوقفية، جدلاً يتجاوز البعد الإداري أو التاريخي ليصل إلى جوهر العلاقة بين الدولة والملكية والسوق. فالتصريح، الذي بدا في ظاهره توثيقياً، جاء منسجماً مع سلسلة إجراءات شهدتها الفترة الأخيرة، من إعادة تخمين إيجارات في أسواق دمشق القديمة مثل سوق الحميدية وسوق البزورية وسوق مدحت باشا، إلى مطالبات بالإخلاء في بعض المواقع المرتبطة بأملاك وقفية أو مشتركة مع جهات رسمية، بما في ذلك محيط مبنى محافظة دمشق.**

عند جمع هذه المؤشرات، يتضح أن ما يجري ليس تحركا منفصلاً أو ظرفيا، بل مسار متدرج نحو إعادة تعريف العلاقة مع الأملاك الوقفية، يقوم على تعظيم العائد المالي وإعادة تفعيل الأصول التاريخية، مع إدخال عناصر أرشيفية قديمة– كالوثائق العثمانية– كمرجعية محتملة لإعادة التدقيق في الملكيات أو الانتفاع. ورغم أن هذا التوجه قد يُقدَّم باعتباره محاولة لتنظيم الموارد غير المستثمرة أو تحسين إدارة الوقف، إلا أن أثره العملي يتجاوز ذلك بكثير، لأنه يفتح الباب أمام إعادة ترتيب أوضاع استقرت لعقود طويلة داخل أسواق تعد من أكثر الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية حساسية في البلاد.

فأسواق دمشق القديمة، وكذلك أسواق حلب القديمة، ليست مجرد مساحات تجارية، بل بنى تاريخية معقدة تشكلت عبر أجيال من الاستقرار النسبي في الملكية أو الانتفاع، حيث يقوم النشاط الاقتصادي على توازن دقيق بين الإيجارات التقليدية المنخفضة نسبيا، ووجود حرفيين وتجار مرتبطين بالمكان لا بالعقد فقط، بل بالسياق الاجتماعي ذاته. وعندما تُطرح فجأة فكرة إعادة التخمين وفق أسعار السوق أو إعادة النظر في الصفة الوقفية للعقارات بالاستناد إلى أرشيف تاريخي، فإن ذلك لا يعني تعديلاً في العقود فقط، بل إعادة توزيع غير مباشر للثروة داخل هذه الفضاءات.

النتيجة الفعلية لمثل هذا المسار، حتى قبل اكتماله قانونيا، هي خلق موجة من عدم اليقين. فالمستأجر التقليدي يجد نفسه أمام احتمال ارتفاع مفاجئ في التكاليف أو فقدان موقعه، بينما يدخل لاعبون أكثر قدرة مالية إلى المشهد، ما يؤدي تدريجيا إلى تحويل طبيعة السوق من فضاء حرفي اجتماعي إلى فضاء استثماري أكثر ربحية وأقل ارتباطا بالأنماط التقليدية.

وفي هذا التحول، لا تتغير الأسعار فقط، بل تتغير البنية الاجتماعية ذاتها للأسواق، ويبدأ تآكل تدريجي للحرف القديمة لصالح أنشطة أكثر ربحا وأقل استقرارا.

الأخطر في هذا السياق لا يكمن في الإجراءات بحد ذاتها، بل في الإشارة التي ترسلها إلى السوق؛ أن الاستقرار القائم في الملكيات أو الانتفاعات ليس نهائيا، وأنه قابل لإعادة التفسير استنادا إلى مصادر تاريخية أو قرارات إدارية لاحقة. ففي بيئة تعاني أصلاً من هشاشة اقتصادية وعدم استقرار تشريعي وضغط معيشي مرتفع، تصبح هذه الإشارة بحد ذاتها عاملاً مقلقاً، لأنها تمس جوهر الثقة التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي طويل الأمد.

وهكذا، وبينما يمكن فهم دوافع تعظيم عائدات الأوقاف كجزء من منطق إداري أو مالي مشروع، فإن الإشكالية تظهر في غياب التوازن بين هذا الهدف وبين حماية استقرار المعاملات. فالتاريخ الاقتصادي للأسواق التقليدية في المنطقة، من دمشق إلى حلب، يبين أن أي تحول سريع في بنية الملكية أو الانتفاع، دون إطار قانوني واجتماعي متماسك، لا يؤدي إلى إعادة توزيع للثروة فقط، بل إلى إعادة تشكيل للمدينة نفسها، اقتصاديا واجتماعيا، وبثمن قد يكون أعلى بكثير من المكاسب المالية المباشرة.

# لغز جديد في تسعير السلع، من يكتب فاتورة الجوع في سورية؟!

**في مشهدٍ اقتصادي يزداد قتامة وعبثية، لم يعد بالإمكان الاحتماء بذريعة «العرض والطلب» ولا حتى بتقلبات سعر صرف الدولار لتبرير انفلات الأسعار وموجات الغلاء الجنونية وكأن السوق يعمل خارج أي منطق اقتصادي سليم!**

■ رهف ونوس

فتعامل السوق اليوم مع الدولار بات اعتيادياً، لكنه لم يعد بثلاث شرائح سعرية فقط ومتفاوتة مقابل الليرة «الرسمي للتعبير عن استقرار شكلي، والموازي للتصريف اليومي، والتحوطي للتجار ومستوردي السلع»، بل هناك شبح جديد أكثر إبهاما، شريحة تسعير «رابعة» للسلع في الأسواق بلا ضابط ولا رقيب ولا سقف، وباتت هي الحاكم الفعلي لقوت السوريين، والتي تتجاوز كل المنطق الاقتصادي، وتكرس واقعاً يصمت فيه الخطاب الرسمي الذي يدعي «الاستقرار» بينما يدفع المواطن وحده ثمن فاتورة لا يعرف من يحررها ولا على أي أساس تحتسب.

ففي السوق المدولر وعند طلب شراء إحدى السلع مثلاً، وبسبب تذبذب سعر الصرف، يتصل البائع مع المورد، أمام الزبون «للشفافية» و«المصداقية»، لمعرفة سعر السلعة مقيمة بآخر مستجد لسعر الصرف، وما على الزبون إلا الرضوخ للسعر المفروض عليه كنتيجة لهذه «الشفافية». هذه العملية لا تتم مرة واحدة يومياً، بل لعدة مرات في اليوم، سواء كان هناك زبائن أم لا، بذريعة تذبذب سعر الصرف، وفي كل مرة قد يتغير السعر. وهذا الأمر بات ينطبق على كل السلع، المستوردة والمحلية والمخزنة، ولم يعد سعر السلع مرتبطاً بالسعر التحوطي المرتفع المفروض من التجار على السلع المستوردة فقط، بل تعداها إلى كل السلع الاستهلاكية، مع هامش مناورة مفتوح على مصراعيه لمزيد من الاستغلال بين حلقة الموردين وحلقة بائعي المفرق على حساب ومن جيب المستهلك.

هذه الشريحة السعرية ليست انعكاساً لأي تكلفة حقيقية، ولا تمت بصلة لسعر الصرف أيا كانت قيمته، بل هي ببساطة ربح إضافي «مشؤوم» ولد من رحم غياب الرقابة وانعدام المنافسة الحقيقية أو لجذور خفية تمرر فاتورة أطماع الناهبين التي تتغذى على جيوب المفقرين.

فمنذ بداية العام، «قفزت أسعار السلع الأساسية كالرز والزيوت والسمون وغيرها بنسب تتراوح بين 20–25%، أعلى من نسب متغيرات أسعار الصرف، ناهيك عن اللحوم الحمراء والبيضاء التي ارتفعت بنسبة كبيرة، وعلى الرغم من انخفاض سعر اللحوم البيضاء لكنها ما زالت أغلى من أسعارها خلال الفترة السابقة أي قبل شهر رمضان بنسبة تقارب 60%، كما أن اللحوم الحمراء ازدادت أسعارها بنسبة تقارب 100% قياساً بالفترة السابقة، وهذا ما أكده أمين سر جمعية حماية المستهلك «عبد الرزاق حبزة» في تصريح لصحيفة «الوطن» بتاريخ 10 نيسان.

كما حلقت الأسعار خلال ساعات في نهاية الأسبوع الفائت بنسب تتراوح بين 8–12% بذريعة ارتفاع سعر صرف الدولار، ليبدأ السباق الجماعي لتعديل لائحة الأسعار ورفعها باسم «السوق الحر»، الذي عزز الفوضى السعرية ومنح الاستغلال شرعنة رسمية.

هذا الانفلات السعري لا يقابله فشل في ضبط السوق فقط، بل فوضى عارمة على صعيد الجودة والسلامة الغذائية، فيكشف «عبد الرزاق حبزة» في تتمة تصريحه، عن فضائح مروعة لانتشار حالات الغش ابتداء من اللحوم المفرومة مسبقاً والتي لا يعرف نوعها إلى الألبان والأجبان والتي تصنع معظمها من حليب البودرة ويضاف إليها سمون مهدرجة إضافة إلى بيع مواد منتهية الصلاحية بعد إعادة تعبئتها ووضع لصاقة بتاريخ صلاحية جديد، فضلاً عن المعلبات المهربة ومجهولة المصدر وغير الصالحة للاستهلاك البشري، ناهيك عن انتشار حالات التلاعب بالوزن والكيل. إنها جريمة اقتصادية وأخلاقية مكتملة الأركان، والضحية دائما واحدة، المستهلك الذي يدفع الثمن مرتين، من جيبه عبر أسعار مرتفعة واستغلالية ولا تعكس جودة حقيقية، ومن صحته عبر مخاطر مواد فاسدة أو مغشوشة لكنها رخيصة وباتت في كثير من الأحيان خياره الوحيد أمام أفواه جياع مفقرة مسلوبة الكرامة في ظل صمت رسمي مطبق وتنصل تام من أبسط واجبات الدولة في حماية مواطنيها في ظل واقع معيشي يزداد قسوة، حيث الفقر قاعدة وليس استثناء!

المطلوب اليوم حلول جذرية لا خطاب يتغنى «بالسوق الحر التنافسي» كآلية قادرة على ضبط الأسعار تلقائيا، فهو ليس سوى وسيلة لانفلاته مع غياب المنافسة والرقابة، فالتاجر لم يعد مقيداً بسقف والمستهلك لم يعد محمياً بأي حد أدنى، بل تتآكل قدرته الشرائية لمصلحة أرباح حيتان التجارة المستفيدة من هذا السوق المشوه وغير المتوازن.

فمن يحرر فاتورة الجوع هذه، يجب أن يُسأل، ومن يمر عليها مرور الكرام من المسؤولين، يجب أن يحاسب، والسؤال لم يعد موجهاً للضمير الغائب، بل للشارع السوري الذي يجب أن يكون له كلمة الفصل في وجه هذا العبث الاقتصادي «المقونن». فالتغيير لم يعد ترفاً بل ضرورة ولا يكون بالاستمرار بوصفات أثبتت فشلها بل ببناء مقاربة حقيقية وجدية ومتوازنة تحمي المجتمع وتدعم الاقتصاد في آن معاً.

# حوكمة ذكية... حكومة «فيسبوكية»!

**تبرز في سورية تجربة فريدة من نوعها لا تحتاج إلى ميزانيات ضخمة ولا كوادر تقنية متخصصة.**

■ سارة جمال

فكل ما تحتاجه الحكومة هو مدير صفحة على «فيسبوك» يتقن فن النشر، وقناة «تلغرام» لا تتطلب أكثر من زر «إرسال»، ومواطن يملك هاتفاً وبيانات إنترنت كافية– إن أمكن– ليبقى على اطلاع دائم بما يصدر من قرارات.

وقد وصلنا– على ما يبدو– إلى مرحلة متقدمة من الإبداع الإداري؛ نموذج حوكمة لا يعترف بالأوراق الرسمية، ولا بالإشعارات القانونية، ولا بالبريد الإلكتروني الموثق. كل ما هو رسمي يختصر في «منشور»، وكل ما هو ملزم يختزل في «تعليق».

حيث لا حاجة إلى موظفين، «مشرفين» فقط ومتطوعين يردون على التعليقات.

### خدمة مجانية

من نافلة القول إن هذه الطريقة توفر على الحكومة عناء بناء أنظمة إلكترونية حقيقية. لماذا تنفق الملايين على تطوير تطبيق حكومي موحد، بينما يمكنك أن تنشر جدولاً زمنياً للمستحقات المالية مثلاً في «غروب تلغرام»؟ لماذا تتكبد تكلفة إرسال رسائل نصية للمواطنين، والإعلان على «فيسبوك» مجاني؟ فالمواطن لم يعد ينتظر فاتورة أو إشعاراً رسمياً، وكل ما يلزمه هو «متابعة» الصفحة، وتفعيل زر الإشعارات.

### شفافية أم تفريغ للعمل الحكومي من مضمونه؟

تدّعي هذه الطريقة أنها تضفي شفافية على العمل الحكومي؛ فما أجمل أن تعلن مؤسسة الإسكان مثلاً عن تخصيص مساكن عبر منشور!

ويبدو أن طريقة الإدارة هذه لاقت رواجاً حتى لدى بعض المدارس؛ فقد قامت إحدى المدارس الخاصة في دمشق بنشر استدعاء ولي أمر طالب في الصف السادس الابتدائي عبر صفحتها على «فيسبوك»!

لكن هذا النموذج الهزلي في شكله، المأساوي في آثاره، يعكس أزمة غياب التخطيط؛ فالوزير الذي ينشر صور افتتاح مشروع يحصد آلاف التفاعلات، بينما تُهمل التفاصيل.

وعندما تنشر الوزارة خبراً على «فيسبوك»، فإنها تعتبر أن واجبها انتهى. ولو ضاع الخبر أو لم يره أحد، فالخطأ على المواطن الذي لم يتابع الصفحة. وهذا تحويل مثالي للمسؤولية من المؤسسة إلى الفرد.

كما تحولت الوزارات والمؤسسات إلى صفحات «تفاعلية» عن «جهود الحكومة» و«إنجازات الأسبوع» و«تفقد سير العمل».

لكن لا خطط، لا ميزانيات واضحة، لا تقارير أداء. «لايكات» فقط!

### سخرية مرّة!

لا يحتاج المواطن إلى «منشور» ليعرف حقوقه وواجباته، بل يحتاج إلى بوابة إلكترونية موحدة، وإشعارات قانونية ملزمة، واحترام خصوصيته وكرامته.

أما أن تصبح أسماء المواطنين «ترند» على «فيسبوك»، وأن ينتظر المواطن القرارات الهامة كمن ينتظر اليانصيب، فهذا ليس تحولاً رقمياً، بل «كاريكاتير إداري»، يدفع ثمنه المواطن أولاً، والخدمات العامة ثانياً، وأخيراً مصداقية الدولة ذاتها.

# كيف يتحول «التبادل التجاري» إلى تدمير ممنهج للصناعة واستنزاف للجيوب؟

**بينما يتسابق المسؤولون للحديث عن «قفزات تاريخية» في حجم التبادل التجاري بين سورية وتركيا وسورية والأردن، يرزح المواطن السوري تحت وطأة فقر مدقع، وتنهار أمامه صناعة كانت يوماً عموداً فقرياً للاقتصاد، وتتسرب السيولة النقدية من جيوبه الفارغة إلى أسواق الجيران.**

■ فرح شرف

فما معنى أن يعلن وزير التجارة التركي عمر بولاط عن حجم تبادل تجاري بلغ 3,7 مليار دولار عام 2025، ويتطلع إلى رفعه إلى 5 ثم إلى 10 مليارات دولار، بينما يعجز حاكم مصرف سورية المركزي عن ذكر أي رقم للصادرات السورية إلى تركيا؟!

وما مغزى أن تسجل الصادرات التركية إلى سورية ارتفاعا بنسبة 69% خلال عام واحد، وتتجاوز في أول شهرين من العام الجاري 666,7 مليون دولار، بحسب وكالة «الأناضول»، وفي الوقت نفسه تفرض الحكومة الأردنية رسوما جمركية تصل إلى 100% على بعض المنتجات السورية «لحماية المنتج الأردني!»

هل هذا «تبادل تجاري» أم «غزو تجاري»؟ وهل هذه «شراكة اقتصادية» أم «تبعية مقنعة» تدفع فاتورتها الصناعة الوطنية والمواطن الذي لم يعد يملك قوت يومه؟

فما يحدث هو أشبه بنهر متدفق من البضائع إلى الأسواق السورية، مقابل قطرة من الصادرات السورية، أغلبها مواد أولية أو منتجات زراعية محدودة.

### بيان غرفة صناعة دمشق

في 13 نيسان، وفي بيان حمل عنوان «الصناعة... هوية وطن»، حصلت قاسيون على نسخة منه، قالت غرفة صناعة دمشق وريفها كلمات لا تحتمل التأويل.

فقد أكد البيان على ما تواجهه الصناعة من «منافسة غير متكافئة في ظل سياسة السوق المفتوح»، بسبب غياب «التمكين والرعاية اللازمة، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في تكاليف مدخلات الإنتاج، على رأسها الكهرباء والمحروقات والمواد الأولية، ما أدى إلى خروج المنتج السوري من المنافسة المحلية والخارجية».

وكأن البيان يقول: «الصناعة السورية تحتضر، والسياسات الحالية تسرع من وفاتها!»

### خروج المنتج السوري

الحديث عن خروج المنتج السوري من المنافسة هو عبارة لطيفة لواقع شديد القتامة، لما يترتب عليه من إغلاق آلاف المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توفر سُبل عيش مئات آلاف السوريين.

وتحول السوق المحلية إلى ساحة استعراض للبضائع المستوردة والمهربة، وفقدان آلاف الوظائف في قطاع يشغّل اليد العاملة، وتحويل سورية من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة بالكامل.

### المواطن السوري

يدفع السوريون، الذي يعيش أكثر من 95% منهم تحت خط الفقر، فاتورة هذه السياسات مرتين؛ الأولى بارتفاع أسعار السلع الأساسية، والثانية بفقدان فرص العمل.

وأمام هذا المشهد الكئيب، هناك من يحتفل «بنصر اقتصادي»، ويعلن عن ارتفاع «التبادل» التجاري، وطموحات بالمليارات، بينما الصناعة تموت والمواطن يجوع!

والواقع يقول إن فتح الأسواق السورية من دون أي حماية، هو انتحار اقتصادي؛ ليس نصرا، ولا حتى «تعاونا».

### إلى أين؟

النموذج الذي «تحتفي» به الحكومة هو نموذج تابع ومستنزف، ولا حل من دون إعادة التفاوض على أساس المصالح المتبادلة، وليس على أساس فتح الأسواق من طرف واحد.

بالإضافة إلى فرض رسوم جمركية عادلة على المستوردات المنافسة للمنتجات المحلية، بالتزامن مع إلغاء الرسوم على المواد الأولية، وتوفير الطاقة والمحروقات بأسعار مخفضة، وتفعيل آليات مكافحة الإغراق.

فالتباهي الرسمي بالأرقام، ليس مجرد تفاؤل غير مبرر، بل تضليل للرأي العام، وتجاهل لمعاناة قطاع حيوي يشكل، وسيبقى، بارقة الأمل الوحيدة لأي تنمية.

وكما قالت غرفة صناعة دمشق «الصناعة هوية وطن»، وهذه الهوية مهددة بالتلاشي إذا استمرت السياسات الحالية من دون تغيير جذري.

# ارتفاع مستوى المياه المخزنة في السدود يتطلب حسن الإدارة لاستثمارها بكفاءة...

**بينما تتصدر عناوين الأخبار التصريحات الرسمية التي تتباهى بامتلاء السدود بعد موسم مطري استثنائي، تتكشف خلف هذه الأرقام البراقة حقيقة مرة مفادها أن هذه الزيادة في المخزون المائي ليست ثمرة سياسة حكيمة أو إدارة رشيدة، بل هي «عطاء رباني» من الأمطار التي تجاوزت معدلاتها 130% هذا العام، فالإنجاز الحقيقي لا يُقاس بكمية المياه المخزنة بفعل الطبيعة، بل بمدى القدرة على إدارة هذه الثروة وحمايتها من الهدر والضياع.**

■ منية سليمان

### قصة نجاح منقوص

وفقاً لتصريح مدير الموارد المائية في الحسكة «عبد العزيز أمين» لأحد المواقع الإعلامية المحلية بتاريخ 4 نيسان، سجلت السدود ارتفاعاً كبيراً في مخزونها بنسبة 169% مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ إجمالي المياه المخزنة نحو 328,620 مليون متر مكعب مقابل 121,974 مليون متر مكعب خلال الفترة نفسها العام الماضي، وتركز الجزء الأكبر منها في سد الحسكة الجنوبي بنحو 257 مليون متر مكعب، وفي طرطوس، امتلأت سدود الدريكيش والصوراني بالكامل بطاقة 6 و4,5 مليون متر مكعب على التوالي، بينما لا يزال سد الأبرش عند 47 مليون متر مكعب فقط من أصل سعته الإجمالية البالغة 103 ملايين، أما حمص، فتشير المعطيات إلى أن معدلات التخزين لا تزال متواضعة، حيث لم تتجاوز 40% في بعض السدود الرئيسية.

### الوجه الآخر

ورغم هذا التحسن النسبي، ففي محافظة درعا، لا تزال بعض السدود تعاني من الجفاف التام، كسد درعا الشرقي، وبالعموم السدود الـ 161 في مختلف المحافظات وصلت في تخزينها إلى أقل من نصف طاقتها حسب الهيئة العامة للموارد المائية، هذه المفارقة هي النتيجة الطبيعية لتوزع الهطل المطري، لكنها بأن تكشف الخلل الهيكلي في التخطيط وتوزيع الثروة المائية.

### كفاءة مفقودة وصيانة غائبة

الأمر الأكثر خطورة يتجسد في سد الحسكة الجنوبي، حيث يختزن مئات الملايين من الأمتار المكعبة من المياه خلف بواباته، لكن دون جدوى حقيقية، والسبب ببساطة هو أن البوابات القوسية والمحركات تعرضت للسرقة، مما يعني أن هذه الكميات الهائلة قد لا يمكن تصريفها لري الأراضي الزراعية في الصيف، وهذه الحادثة ليست سوى غيض من فيض إهمال مزمن، حيث لم تخضع معظم السدود السورية لصيانة جذرية فنيا وتشغيليا منذ سنوات طويلة.

### نزيف تحت الأرض

تستنزف المياه الجوفية أيضا بفعل ظاهرة الحفر العشوائي للآبار التي تفاقمت بشكل مرعب في العقود الأخيرة، واستمرت بشكل لافت بعد سقوط سلطة الأسد، بسبب ظلم السياسات التي وضعت المواطنين أمام معادلة قاسية، إما إنقاذ مواسمهم الزراعية وأسرهم على حد سواء من العطش أو انتظار سياسات مائية عاجزة عن حلول أو حتى بدائل لقطرة ماء واحدة عبر الشبكات الرسمية المتهالكة، إنه مشهد عبثي يهدد الأمن المائي للبلاد على المدى البعيد.

### التباهي لا يروي عطشاً

ختاما، يبقى السؤال الجوهري: ما قيمة امتلاء السدود وارتفاع مستويات المياه المخزنة إذا كان هناك فجوة بين سلامة السدود من الناحية الإنشائية وقدرتها الفعلية على العمل بكفاءة من أجل حسن استثمارها؟

فالإنجاز الحقيقي لا يكمن في الأرقام المسجلة عن ملاءة السدود خلال موسم الأمطار، بل في وضع خطة وطنية شاملة لإعادة تأهيل السدود وصيانتها، وضبط فوضى الآبار العشوائية بمعالجة جذور الظاهرة، وترشيد استخدام الموارد المائية وحسن إدارتها واستثمارها بكفاءة لتأمين المياه للشرب وللزراعة.

المطر الذي يملأ السدود لا يُكتب في سجل إنجازات الجهات الرسمية، بل هو إمكانات الطبيعة التي ستزول سريعاً بسوء التدبير والاستهتار والإهمال. فالمياه المخزنة اليوم قد يستفاد منها جزئيا، أما بقيتها فلن تصل إلى الحقول والمنازل في الصيف لتبقى مجرد أرقام على ورق.

# سوق سوداء للتعليم... المدرسة لتمضية الوقت والدروس الخصوصية نظام بديل

**لم تعد الدروس الخصوصية في سورية خياراً ترفياً ولا مكملاً تربوياً، بل تحولت إلى نظام تعليمي موازٍ كامل الأركان، يبتلع ميزانيات الأسر ويحل محل المدرسة الحكومية التي أضحت مجرد مكان «لتمضية الوقت» وتحصيل علامات السلوك، لا مكاناً لبناء العقول.**

■ رشا عيد

### المدرسة العامة والفشل المنظم

لماذا يلجأ الطلاب إلى الدرس الخصوصي؟ الجواب يكمن في تفاصيل الواقع اليومي للتعليم في المدارس الرسمية، فأمام صفوف مكتظة، وغياب تام لأدنى الوسائل الإيضاحية، ومناهج متضخمة لا تتناسب مع الزمن المدرسي المحدود، إضافة إلى معلمين محبطين يعملون في بيئة طاردة، فمع هذه الظروف، يصبح «التعليم» شكليا وهامشيا، والشرح الصفي غير كاف إطلاقا، مما يجبر الطالب على البحث عن «مصدر آخر موثوق للمعلومة» وهنا يظهر المعلم الخصوصي كمنقذ ومستغل في آن واحد، ليكمل ما فشلت فيه المنظومة التربوية الرسمية وتعويض الفاقد العلمي.

### تحت وطأة الأجور المتدنية وأمام لقمة العيش

في الطرف الأخر من المعادلة يقف المعلم الذي أنهكه التفكير بتأمين مستلزمات الشهر من خبز وغذاء ودواء، فكيف له أن يقف بكامل قواه وذهنه ليقدم المعرفة لطلابه في الصف، إضافة إلى مهامه في وضع الأسئلة والتصحيح والمحصلات والسجلات، فهو مستنزف في الوقت والجهد حتى الرمق الأخير لقاء أجر زهيد لا يتناسب مع جهده وتعبه من جهة ولا يتوافق مع ضرورات المعيشة من جهة أخرى! فمن الطبيعي بعد هذا الإجحاف الكبير بحق المعلمين أن يبحث هؤلاء عن عمل آخر لتأمين مصدر دخل إضافي يكفيهم شرور العوز مع أسرهم في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وهذا لا ينفي تحكم الأطماع الاستغلالية عند البعض.

تراوحت تكلفة الدروس الخصوصية لطالب شهادة ثانوية «علمي» وفق نظام مجموعات بقسط شهري لأربع مواد تصل إلى 500,000 ل.س وسطيا وهذا لا يتناسب مع دخل الأسرة المحدود ويشكل عامل ضغط حقيقي على معيشتها، فمادة الرياضيات 200,000 ل.س والفيزياء 150,000 ل.س بينما الكيمياء تتراوح بين 85–100 ألف ل.س واللغة الإنكليزية بين 75–100 ألف ل.س، وهذه الأسعار وسطية وتختلف حسب كفاءة المعلم وسمعته والمنطقة وترتفع أضعافا في حال كان الدرس بشكل منفرد للطالب، وهنا نتحدث عن طالب واحد في الأسرة وبعدد محدد من المواد!

### الأهالي ضحايا سوق الابتزاز

الأهالي اليوم أمام خيارين، كلاهما مُرّ؛ إما التسجيل في الدروس تحت وطأة الضرورة والخوف على مستقبل أبنائهم، وإما تركهم يواجهون مصيرا دراسيا مجهولا، فبعض الطلاب بحاجة حقيقية لتعويض ضعف التأسيس. المشكلة الحقيقية أن الأهالي يتحملون هذا العبء المالي الثقيل على حساب قوت يومهم واحتياجاتهم الأساسية سعيا إلى تحصيل أبنائهم درجات عالية في الشهادة الثانوية العامة مثلا، ولا سيما أن القبول الجامعي ما زال مرهونا بهذه الدرجات فقط، مما يكرس «أزمة تكافؤ الفرص» ويجعل النجاح وتحصيل العلامات مرهونا بقدرة الأسر المادية لا بقدرات الطالب نفسه.

### غياب الدولة

لا أحد بريء في هذه المعادلة، لكن الحكومة تتحمل المسؤولية الأكبر، فسياساتها الأجرية المجحفة دفعت المعلمين خارج أسوار المدرسة، وسياساتها التعليمية القاصرة والعاجزة جعلت الدروس الخصوصية بديلا وليس مكملا، وغياب الرقابة سمح بتحول هذه الظاهرة إلى سوق سوداء منظمة، تستنزف جيوب السوريين وتوسع الفجوة الاجتماعية. إن تكريس غياب الدولة وأي حديث عن حلول جزئية تربويا وتعليميا سيظل عبثا ما لم تستكمل مع حلول جذرية وعميقة تبدأ بالسياسات التعليمية ولا تنتهي بالسياسات الأجرية.

### حلقة مفرغة

إن ظاهرة الدروس الخصوصية في سورية ليست مجرد مؤشر على سوء وتردي التعليم، بل هي حكم بالإعدام على مبدأ تكافؤ الفرص، وشهادة وفاة للمدرسة الرسمية المجانية. في حلقة مفرغة يخسر فيها الجميع، طالب المدرسة في البيئة المضطربة وغير التعليمية، وذويه المفقرين الذين تستنزف أموالهم، والمعلم المنهك، والوطن الذي يخسر مستقبل أبنائه.

وإلى أن تقوم الدولة بتغيير جذري حقيقي في سياستها التعليمية والأجرية، سيظل هذا المشهد الكارثي يتفاقم، فالتعليم الحقيقي لم تعد تقدمه الدولة، وبات له سوق سوداء تنافسية جديدة.

# نقل مواقف السرافيس في حمص... تخفيف الازدحام على حساب المواطنين

**شهدت مدينة حمص منذ شهرين تغييراً جذرياً في نظام النقل الداخلي، تمثل بنقل مواقف السرافيس من موقعها المركزي عند المتحف إلى عدة مواقف جديدة، ليحصد المواطن اليوم تبعات هذا القرار وأصبح مضطراً لقطع مسافة أطول تصل إلى مدة ربع ساعة أو أكثر سيراً على الأقدام للوصول إليها، ورغم أن القرار جاء بهدف تخفيف الازدحام المروري في مركز المدينة وهو في ظاهره وجيهاً ومحموداً، لكن عملياً سرعان ما تحول إلى عبء إضافي يثقل كاهل المواطنين و لم يسلم حتى السائقون من ظلاله السلبية، في ظل ظروف اقتصادية صعبة يعيشها غالبية السوريين.**

■ منية سليمان

### معاناة مضاعفة

المسافة الجديدة التي تفصل المواقف عن مركز المدينة تعني مزيداً من الوقت والجهد والتكلفة، خاصة أولئك الذين يتنقلون يومياً للوصول إلى أعمالهم ومنازلهم، كما لكبار السن والمرضى وربات البيوت اللواتي يحملن حاجاتهن من السوق، فإن هذه المسافات الإضافية ليست مجرد إرهاق جسدي ونفسي، بل كلفة إضافية تدفع الكثيرين إلى استخدام وسائل نقل وسيطة، مما يضاعف نفقاتهم اليومية في ظل أوضاع معيشية متردية.

ناهيك عن ظهور مشكلة أخرى تمثلت في أن السرافيس لا تتحرك إلا عند امتلائها بالركاب مما يشكل ضغطاً على هامش الوقت للبعض ويحرم البعض الآخر الذين ينتظرون على طول الطريق من فرصة الركوب.

### السائقون أيضاً في دائرة الخاسرين

لم يقتصر الضرر على الركاب فقط، بل طال السائقين أيضاً، فأصحاب السرافيس الذين كانوا يجدون في الموقف القديم وسط المدينة إقبالاً مستمراً من الركاب، باتوا اليوم يعانون من تراجع عددهم مما انعكس مباشرة على دخلهم، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة جرّاء المسافات الإضافية التي يقطعونها، مع الإشارة إلى أن الطرقات تعاني من الحفريات المنتشرة وغياب الإشارات المرورية في بعض المناطق، فالقرار الذي صدر على أنه «تنظيمي» تحول إلى عبء على الجميع، ليطرح سؤالاً مُلحاً، هل الهدف منه خدمة المواطن أم مجرد ترحيل المشكلة من منطقة إلى أخرى؟

### حلول بديلة لخدمة المواطن

إذا كان الهدف حقيقياً وهو تخفيف الازدحام، فإن الحل لا يكمن في نقل الأزمة، بل في إعادة هيكلة النقل وفق أسس مدروسة، فمن المفترض أن تصاحب هذه الخطوة أولاً رؤية شاملة تراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتضع مصلحة المواطن في قلب القرار، مع توفير بدائل نقل فعالة مريحة وسريعة تربط بين المواقف الجديدة ومركز المدينة وتأمين باصات كافية ومحطات مريحة، وإلا فهذه ليست معالجة للازدحام بل ترحيل للأزمة من مكان إلى أخر وتحميل المواطنين أعباء ونفقات لا طاقة لهم بها.

هذه «الحلول» كانت من ضمن خطط وزارة النقل حسب تصريحاتها ولكن على ما يبدو بقيت حبراً على ورق كسابقتها، في الوقت الذي يحتاج فيه المواطن إلى حلول جدية وعملية اليوم وليس غداً.

### متى تنتهي معاناة المواطن؟

قرار نقل المواقف ليس خطوة سلبية بحد ذاته، لكن آلية تنفيذه كانت كارثية، فقد حوّلت الجهات المعنية المواطن إلى مجرد «رقم عائق» يجب إزالته من الطرقات، متناسية أن المدن تبنى لخدمة الناس وليس العكس، فبدلاً من الاستثمار في حلول ذكية تجمع بين تخفيف الازدحام وراحة المواطن، اختارت الجهات الرسمية الطريق الأسهل، نقل المشكلة وإلقاء العبء على المواطن الذي لم يعد يملك القوة لتحمل المزيد، والأخطر أن هذه الأعباء تأتي في وقت يزداد فيه الفقر وتضيق فيه الخيارات، مما جعل القرار أشبه بعقاب جماعي أكثر من كونه خدمة عامة.

أما آن الأوان لتتحرك الجهات المعنية وتتحمل مسؤوليتها وتضع سياسات عادلة ومنصفة بما يصب بمصلحة المواطن وتنعكس على تفاصيل الحياة اليومية لا مجرد وعود وتصريحات إعلامية وحلول ارتجالية فقط؟!

فالتنظيم الحقيقي يكون ببناء منظومة نقل عامة متكاملة ومرنة تراعي الوقت والتكلفة والكرامة الإنسانية.

# رسوم سيارات القادمين عبر تركيا... سدّ للحاجة أم استنزاف للعائدين؟

**في الأول من نيسان، طَبق فجأة، بدون أي مقدمات أو إعلانات، قرار يقضي برفع رسوم دخول السيارات عبر معبريّ «باب الهوى» و«باب السلامة» مع تركيا، من 15 دولاراً إلى 100 دولار، على أن تسمح هذه الرسوم ببقاء السيارة داخل الأراضي السورية لمدة 15 يوماً فقط، وإلا سيتحمل صاحبها غرامات مالية تصل إلى 200 دولار في حال تجاوز هذه المدة.**

■ نور الإبراهيم

وبدا أن القرار أتى، بكل أسف، ليكرس استمرارية العقلية نفسها للسلطة الساقطة، وليذكر السوريين بأيام تصريف 100 دولار من كل سوري على المعابر الحدودية كافة.

لم يخف السوريون غضبهم، ولا سيما أن القرار دَخل حيّز التنفيذ في منتصف الليل، ما تسبب بارتباك داخل المعابر، خاصة لمن لم يكن هذا المبلغ في حوزته.

والأكثر إثارة للاستغراب هو أن القرار لم يشمل سوى معبرين فقط مع تركيا، فيما لم تتغير الرسوم على معابر أخرى. ما يوحي بأن القرار ليس مرتبطاً بمصلحة وطنية، بقدر ما هو انتقائي، ويعكس غياب التنسيق بين المعابر المختلفة.

هذا التباين يثير تساؤلات حول صلاحية إدارة كل معبر على حدة في اتخاذ قرارات من هذا النوع، علماً أن فرض الضرائب والرسوم وتعديلها يتطلب صكوكاً قانونية وتعليمات وقرارات عامة، ولا تكفي إجراءات إدارية منفصلة هنا أو هناك لإقرارها ووضعها بالتنفيذ.

كما أن صمت وسائل الإعلام الرسمية، يزيد من حالة الارتباك، ويفتح الباب أمام الاجتهادات الفردية على الحدود.

### أداة جباية أم عقاب جماعي؟

بينما قد يبدو القرار وسيلة سريعة لسد حاجة الدولة من القطع الأجنبي، يتساءل من قضى ليلته على الحدود لأنه لا يملك 100 دولار، إن كان من حق الحكومة استنزاف جيوب العائدين، ووضع عبء مالي إضافي على العودة؟!

فالحق في فرض الضرائب والرسوم ثابت، لكن عندما تفرض هذه الرسوم بطريقة مفاجئة وباهظة من دون نقاش أو دراسة لآثارها، يتحول القرار من أداة جباية إلى وسيلة عقابية!

### أزمة نقص القطع

ضبابية القرار كرست الالتباس به، فالبعض اعتبره ذا طابع تنظيمي لمنع التجارة غير المشروعة بالسيارات، فيما اعتبره آخرون مجحفاً وغير منطقي في التطبيق، كعقوبة شملت جميع القادمين.

فالمواطنون الذين يعبرون الحدود بسياراتهم لأسباب مشروعة، لا ينبغي أن يتحملوا عبء إجراءات لمعالجة قضية يتطلب التعامل معها آليات رقابية دقيقة ومحددة، تستهدف المخالفين من دون المساس بحقوق وحرية تنقل الآخرين.

كما أن حل أزمة نقص القطع الأجنبي، يتطلب رؤية شاملة ومستدامة، تعتمد بشكل رئيسي على تعزيز الإنتاج «الصناعي والزراعي» التصديري بالدرجة الأولى، وترشيد المستوردات المستنزفة للقطع ومكافحة الفساد. أما الاعتماد على مثل هذه الإجراءات القسرية في الجباية المباشرة من جيوب المواطنين، فما هو إلا إعادة تدوير لسياسات السلطة الساقطة، التي تزيد من معاناة المواطنين، وتعمّق الأزمة، وتفقد الدولة مصداقيتها.

# 20 يوماً من دون كهرباء في بعض مناطق جرمانا... وعود رسمية وانتظار

**تعكس شكاوى سكان منطقة الآس الشرقي ومنطقة معامل صفايا في جرمانا نموذجاً معبراً عن معاناة متكررة في البنى التحتية الخدماتية، حيث يتحول انقطاع الكهرباء من طارئ إلى مزمن. فلم يعد انقطاع التيار لأكثر من 20 يوماً في الآس، ولشهر كامل في منطقة المعامل، مجرد عطل تقني؛ فالمواطنون يقبعون في ظلام دامس وسط عجز في جهود الصيانة أو تأمين البدائل.**

■ سارة جمال

### عطل بسيط أم انهيار؟

تعطل المحولة في مركز التحويل رقم 15 كان نقطة البدء، وعادة لا يحتاج إصلاحها أكثر من 48 ساعة إذا توفرت القطع والكوادر.

لكن استمرار العطل إلى أكثر من 20 يوما، ثم شهر كامل في منطقة أخرى، ربما يكشف عن شح قطع الغيار، ونقص الكوادر، وغياب الصيانة الوقائية، رغم تكرر المشكلة؛ فمعظم المحولات تعمل فوق طاقتها بسبب التقنين والتوصيلات العشوائية. وما حدث هو نتيجة حتمية لسياسة الترقيع الممارسة في عمليات الإصلاح والصيانة.

### حياة مشلولة وأسر منهكة

التقنين بحد ذاته يعتبر خانقا، فقد وصل إلى ساعتين وصل مقابل 9 قطع، لكن الانقطاع الكلي حوّل حياة الأسر إلى كفاح يومي من أجل إيجاد مصدر ضوء واحد.

كما ارتفعت شكاوى أصحاب الورش في معامل صفايا، لاعتمادهم منذ أكثر من شهر على المولدات والأمبيرات، ما تسبب في ارتفاع التكاليف وتعطيل أعمالهم لشهر كامل.

فيما تحافظ ردود الجهات المعنية على النمط نفسه، وتكرر تأكيدها على أن العمل جار على إصلاح العطل، إلا أن هذه الوعود المطاطة، التي لا تحمل أي زمن محدد أو خطة واضحة، تحولت إلى مادة للتهكم الشعبي.

فمنذ أيام والأهالي يسمعون جملة «بكرة إن شاء الله»، وبكرة لم يأت. والحقيقة أن المواطن لم يعد يصدق الوعود. وما يجب تقديمه هو جداول زمنية، وتواريخ محددة، وآليات محاسبة للمقصرين.

### إلى متى؟

عندما تمتد فترة انقطاع الكهرباء إلى قرابة الشهر، فإن هذه المدة تصبح رسالة واضحة وصريحة لسكان المنطقة مفادها أنهم ليسوا ضمن الأولويات. وتتفاقم هذه المشاعر السلبية مع كل وعد جديد يُطلق من دون أن يتبعه تنفيذ حقيقي، ما يزيد من عمق الإحباط والشعور بالتهميش.

فالمشكلة في جوهرها ليست عصية على الحل. والحلول الفنية والإدارية معروفة، والخبرات موجودة، كما أن الموارد يمكن توفيرها إذا ما توفرت الإرادة الحقيقية والتوجه الجاد نحو المعالجة.

والمطلوب اليوم ليس مجرد مسكنات أو وعود مؤقتة، بل تحرك عاجل وملموس يبدد الظلام الذي يعيشه السكان.

# النظام الضريبي الجديد لسورية:

**في 18 نيسان، نقلت وكالة «سانا» الرسمية للأنباء عن وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، قوله إن تطبيق النظام الضريبي الجديد في سورية سيكون بشكل متدرج، بحيث يبدأ جزء منه خلال هذا العام، والجزء الآخر اعتباراً من العام القادم. وقدم الوزير شرحاً حول النظام الضريبي الجديد يتطابق بشكل كلي مع المسودتين اللتين كانت قد نشرتهما الوزارة لقانوني «الضريبة على الدخل» و«الضريبة على المبيعات» في شهر أيلول من العام الماضي. ما يعني ذلك أن الوزارة قد اتخذت قرارها بتطبيق النظام الضريبي الجديد دون تعديلات تذكر، علماً أنها حين نشرتهما أول مرة كانت قد أعلنت أن هذا النشر يأتي بهدف تجميع الملاحظات حولهما. تكتسب التغييرات في النظام الضريبي حساسية مفرطة وأهمية استثنائية بالنظر إلى توقيت طرحها وسياقها الاقتصادي الراهن، إذ تعتبر الضرائب الشريان الحيوي وأهم مصادر الإيرادات السيادية للدولة التي تعاني من عجز مزمن، في وقت لا تزال السلطة تكرر حديثها حول شح الموارد. وتستخدم الحكومة هذه الحجة لتبرير السياسات المجحفة التي تنتهجها، والتي تتضمن عمليات ممنهجة لإنهاء الدعم الاجتماعي ورفع أسعار المواد الأساسية التي تمس قوت المواطن اليومي، مثل الخبز والمحروقات والزيادة غير المسبوقة في تعرفة الكهرباء. حيث لا تزال الحكومة تتمسك بسردية ضرورة «وقف الخسارة» التي تتكبدها الخزينة جراء هذا الدعم، وضرورة ردم الفجوة في العجز، مما يطرح تساؤلات مشروعة وعميقة حول التناقض بين الشكوى من قلة الموارد وبين السعي لتعديل القوانين الضريبية بما يؤثر على تدفق هذه الموارد نفسها.**

■ أحمد الرز

منذ طرح المسودتين للنقاش العام، تحول المشهد الاقتصادي إلى ساحة جدل واسعة، فخلال العديد من ورشات العمل والحوارات التي أقامها أكاديميون واقتصاديون وممثلون عن غرف الصناعة والتجارة ورجال الأعمال، تبانيت الآراء في تحليل جوهر المشروعين ومآلاتهما. وقد تركزت آراء الفريق المؤيد، والذي ضم غالبا ممثلين عن قطاع الأعمال والجهات الحكومية، على مسائل تقنية تتعلق بوضوح النصوص وتبسيط الإجراءات، معتبرين أن النهج الموحد في ضريبة الدخل وتخفيض النسب يعد تحولا «عادلا» وخطوة ضرورية لإنشاء بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب.

في المقابل، حذر العديد من الاقتصاديين من مغبة هذا التوجه، مشيرين إلى أن تحويل هاتين المسودتين بصيغتهما الحالية إلى قوانين نهائية نافذة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض متسارع في الإيرادات الضريبية، وهو ما سيحد بشكل خطير من قدرة الدولة على الإنفاق في القطاعات ذات الأولوية القصوى كالخدمات العامة والبنية التحتية، وهي المسألة التي تعاني منها سورية بشكل مزمن وتاريخي بفعل التهرب الضريبي الكبير الذي نخر جسد الاقتصاد الوطني لسنوات طويلة. فيما يلي، بعض أهم الملاحظات التي كانت قد سجلتها «قاسيون» سابقا حول التعديلات المقترحة وما يمكن أن ينجم عن تطبيقها.

## مشروعي قانوني الدخل والمبيعات: إعفاءات «سخية»

البداية مع مشروع قانون الضريبة على الدخل الذي يحمل تغييرات جوهرية في فلسفة الجباية. فبموجب هذا المشروع، تم رفع سقف الإعفاء بشكل كبير، حيث يُحدد الدخل السنوي المعفى تماما من الضرائب للأفراد والشركات بـ 60 مليون ليرة سورية، وهو ما يعادل 5450 دولارا أمريكيا تقريبا وفقا لسعر الصرف الرسمي. وتتغير آلية الاحتساب لمن يتجاوز دخلهم هذا الحد، فتطبق عليهم ضريبة مخفضة بنسبة 6% فقط على أول 5 ملايين ليرة سورية تزيد عن حد الإعفاء، أي ما يعادل نحو 450 دولارا، بينما يطبق على الدخل الذي يتجاوز هذا المبلغ ضريبة بنسبة 8% مهما بلغ حجم هذا الدخل، مما يشير إلى توجه نحو تثبيت النسب الضريبية عند مستويات منخفضة.

إلى جانب تحديد النسب، يسمح المشروع للمكلفين الأفراد بخصم مجموعة واسعة من النفقات الإضافية من دخلهم الخاضع للضريبة، مما يقلص الوعاء الضريبي بشكل أكبر. فيحق للمكلف المتزوج الذي لا تخضع زوجته/زوجها لضريبة الدخل، سواء كانت عاطلة عن العمل أو كان دخلها أقل من الحد الخاضع للضريبة، الحصول على خصم إضافي من الضرائب قدره 6 ملايين ليرة سورية أي نحو 545 دولارا. أما المكلفون الذين لديهم أطفال، فسيستفيدون من إعفاء إضافي قدره 8 ملايين ليرة سورية، ما يعادل 727 دولارا، ورغم أن النص لا يزال بحاجة لتوضيح حول ما إذا كان المبلغ المخصوم يُحسب لكل طفل على حدة أم أنه مبلغ ثابت ومقطوع يُخصم بغض النظر عن عدد الأطفال، إلا أنه يمثل توسعا في الإعفاءات العائلية.

ويمنح القانون هامش مناورة للشركات للتهرب الضريبي تحت عباءة التبرعات، حيث يمكنها استبعاد ما يصل إلى 25% من دخلها الخاضع للضريبة إذا تبرعت به لأسباب دينية أو خيرية أو إنسانية أو علمية أو بيئية أو ثقافية أو رياضية أو مهنية.

أما بالنسبة للشركات التي يتجاوز دخلها السنوي حد الإعفاء، فقد اعتمد المشروع تصنيفا قطاعيا لفرض الضرائب، حيث يفرض ضريبة دخل بنسبة 10% على قطاعات الصناعة والتعليم والرعاية الصحية والاستشارات والتدريب والتكنولوجيا والطيران، بينما تُفرض ضريبة بنسبة 15% على القطاعات التجارية والخدمية الأخرى. وتأتي المادة التاسعة من مشروع القانون لتعزز سياسة الإعفاءات، إذ تعفي من ضريبة الدخل عمليات تصدير السلع والخدمات المنتجة محليا، وكذلك أرباح الودائع المصرفية وعوائد تداول الأسهم، كما يبقي النص الجديد على الإعفاءات السابقة كالإعفاء الكامل للدخل الزراعي وأرباح الشركات العاملة داخل المناطق الحرة في سورية.

لإدراك حجم التغيير، تجدر الإشارة إلى أنه في ظل النظام الضريبي السابق، كان الحد الأدنى للدخل المعفى مرتبطا بالحد الأدنى للأجور وكان منخفضا جدا، مع تطبيق ضريبة تصاعدية تتراوح بين 5% و15% على الدخول الأعلى للأفراد. أما بالنسبة للشركات، فقد تراوحت معدلات الضريبة بين 15% و20%، وكانت ترتفع لتصل إلى 25% للبنوك والمؤسسات المالية و35% لشركات النفط والغاز، وهو ما يظهر الفارق الشاسع والتخفيض الكبير الذي يحمله المشروع الجديد.

بالتوازي مع ذلك، هناك مشروع قانون الضريبة على المبيعات الذي تم نشره في أيلول الماضي أيضا، والذي يهدف وفقا لتصريحات وزير المالية آنذاك إلى استبدال المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015 والذي كان يفرض رسوما على الإنفاق الاستهلاكي بمعدلات متباينة ومعقدة. وينص المشروع الجديد على توحيد الرؤية عبر فرض ضريبة مبيعات عامة بنسبة 5% على معظم السلع والخدمات المتداولة، وذلك إلى جانب ضرائب خاصة إضافية تتراوح نسبها بين 15 و85% تفرض على قائمة محددة من السلع والخدمات التي تعتبر فاخرة أو كمالية. كما يمنح المشروع مرونة تنفيذية واسعة للسلطة التنفيذية، إذ يجيز لوزير المالية تعديل هذه المعدلات سنويا بقرار وزاري، شريطة الحصول على موافقة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وعلى ألا يتجاوز التعديل، سواء بالزيادة أو النقصان، خمسين في المائة من إجمالي الضريبة الأساسية المحدد في القانون.

ودافع الوزير برنية عن هذه النسب، مشيرا إلى أن ضريبة المبيعات البالغة 5% والمقترحة في مشروع القانون تعتبر أدنى نسبة على الإطلاق مقارنة بالنسب المطبقة في الأسواق الإقليمية والدولية، مستعرضا مقارنة مع دول

**المسودتين تمثلان حزمة من التخفيضات الضريبية غير المنطقية وغير المسبوقة في تاريخ السياسة المالية السورية**

# مصلحة للناس أم لرأس المال؟

الجوار والمنطقة، حيث أضاف أن النسبة المقابلة تبلغ 20% في المغرب، و19% في كل من الجزائر وتونس، و17% في مصر والسودان، و16% في الأردن، و15% في السعودية، و11% في لبنان.

من الناحية التقنية، تختلف ضريبة المبيعات عن ضريبة القيمة المضافة «VAT» في آلية التحصيل، حيث أنها تفرض مرة واحدة فقط عند نقطة البيع النهائية للمستهلك، بينما تفرض ضريبة القيمة المضافة بشكل تراكمي في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، بدءاً من الإنتاج ووصولاً إلى البيع بالتجزئة. وفي هذا السياق، كشف وزير المالية أن مشروع القانون مصمم كخطوة انتقالية تمهيدية تهدف لاعتماد نظام ضريبة القيمة المضافة في نهاية المطاف.

## ضرب الإيرادات وتسهيل التهرب الضريبي أكثر

إخضاع المسودتين للتحليل يوضح أنهما تمثلان حزمة من التخفيضات الضريبية غير المنطقية وغير المسبوقة في تاريخ السياسة المالية السورية، والتي تثير الكثير من علامات الاستفهام حول جدواها وعدالتها. حيث إن فرض ضريبة مقطوعة وشبه موحدة على الشركات تتراوح بين 10% و15% دون أي تمييز حقيقي بين هذه الشركات بناءً على حجمها المالي أو حجم إنتاجها أو مستويات أرباحها هو سياسة جائرة وغير عادلة إطلاقاً، وتكرس الفوارق الطبقية حتى في السوق، فمن غير المنطقي أن تُفرض ضريبة على شركة قابضة كبرى أو مصنع ضخم يحقق أرباحاً طائلة بالمليارات بنفس معدل الضريبة المفروض على ورشة عمل صغيرة أو منشأة متوسطة الحجم تكاد تغطي نفقاتها التشغيلية، وهذا التسطيح الضريبي يلغي مبدأ «القدرة على الدفع» الذي يعد ركيزة العدالة الضريبية. ومن الجوانب الأكثر غرابة في المشروع هو منح هذه الحوافز الضريبية غير المسبوقة للاستثمار في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم الخاصين، وتحديد ضريبة مخفضة لهما بنسبة 10% فقط. حيث يتجاهل هذا التوجه حقيقة أن هذه القطاعات تحقق في الواقع أرباحاً هائلة وهوامش ربح فلكية، ولا يجب أن تعفى بهذا القدر الكبير من الضرائب، يدرك ذلك أي مواطن سوري يضطر تحت ضغط تراجع الخدمات الحكومية لتسجيل أحد ابنائه في جامعة خاصة أو مدرسة خاصة، أو يضطر لنقل أحد أقاربه إلى مشفى خاص، حيث تسعر هذه المؤسسات خدماتها بأسعار مرتفعة جداً لا تتوافق إطلاقاً مع القدرة الشرائية للمواطنين السوريين وتتجاوز دخلهم بأضعاف مضاعفة. والأهم من ذلك، أن الاستثمار في هذه القطاعات يدخل في صلب المسؤولية الاجتماعية للدولة، والتي يجب أن تحافظ على دورها المركزي في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بأسعار تضمن قدرتهم على الاستفادة منها، لا أن تشجع على خصخصتها من خلال تقديم إعفاءات ضريبية سخية لأصحاب هذه المشاريع الخاصة.

فوق ذلك، تعكس الإعفاءات الضريبية الواسعة المقترحة في مشروعي القانونين قناعة راسخة لدى السلطات بأن هذه الإجراءات من شأنها أن تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتجذب رؤوس الأموال، لكن هذه القناعة – التي تعكس صدى توصيات مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – هي قناعة قصيرة النظر ومضللة جداً عند إسقاطها على الواقع السوري، والتاريخ الاقتصادي يقدم دليلاً دامغاً على ذلك، ففي خمسينيات القرن الماضي، والتي توصف بالفترة الذهبية للاقتصاد السوري، وصلت معدلات ضريبة الدخل في سورية إلى نحو 49% في بعض الحالات، ورغم ذلك الارتفاع الكبير في النسب كان النشاط الاستثماري في البلاد مزدهراً، وذلك يؤكد أن المشكلة الأساسية التي تمنع الاستثمار اليوم في سورية ليست مرتبطة بالضرائب والاعفاءات الضريبية ونسبها، بل ببنية الاستثمار بحد ذاتها ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي المفقودة اليوم في البلاد.

كذلك، وبدلاً من سد الثغرات، يوفر مشروع قانون الضريبة على الدخل فرصاً ذهبية وغير مسبوقة للتهرب الضريبي «المقونن»، كونه يسمح للشركات وقطاع الأعمال عموماً باستغلال الثغرات القانونية الواسعة التي تتيح لهؤلاء إعفاء أجزاء كبيرة من دخلهم من الضرائب بشكل رسمي. حيث يمكن لأصحاب الأعمال، وبموجب النصوص الجديدة، خصم نفقات كبيرة ومتشعبة تتعلق بما يسمى رفاهية الموظفين، بما في ذلك المساهمات في صناديق استحقاقات الموظفين، وبدلات الوجبات، وتكاليف السفر، ونفقات ضيافة الزوار والوفود، والتكاليف المرتبطة بالتسويق والبحث والتطوير والتدريب، وهذه جميعها نفقات يمكن لأصحاب الأعمال التلاعب بها وتضخيمها بسهولة بالغة في سجلاتهم المحاسبية لتخفيض الأرباح المصرح بها، وهي عملية محاسبية من شأنها، وفقاً لتقديرات وتحليلات بعض أساتذة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، أن تسمح لأصحاب الأعمال بتهريب نحو 70% من دخلهم الحقيقي بعيداً عن أعين الدوائر المالية وعن وعاء الضريبة، مما يفرغ القانون من محتواه ويحرم الخزينة من المليارات.

## اللهاث خلف الاستثمارات والانحياز لأصحاب الأرباح

في المحصلة النهائية، يتضح جلياً أن النظام الضريبي الجديد يعكس التوجه الاقتصادي الاجتماعي للسلطة، والذي يمنح الأولوية المطلقة لرأس المال ولتعظيم أرباح كبار رجال الأعمال والشركات الأجنبية الكبرى المتوقعة، وذلك على حساب معيشة ومستقبل المواطنين السوريين الذين يعيش أكثر من 90% منهم اليوم تحت خط الفقر.

يمثل هذا النهج وصفة لكارثة محققة تضرب الاقتصاد والمجتمع في كلا الاتجاهين وتخلق وضعاً خاسراً للجميع: فمن جهة أولى، سيجد السوريون حكومتهم تبدد مصادر إيراداتها مجدداً وبملء إرادتها عبر هذه الإعفاءات السخية، وتجفف المنابع المالية في وقت تشتد فيه الحاجة الاقتصادية لوجود إيرادات حقيقية تسمح للحكومة بالإنفاق على منظومة الدعم الاجتماعي المتهالكة وترميم الخدمات العامة، وهذا التبديد سيستخدم لاحقاً كذريعة لفرض المزيد من التقشف ورفع الدعم، مما يزيد من إفقار الناس. ومن جهة أخرى، وبالتوازي مع خسارة الإيرادات، لن تفلح الحكومة بجذب المستثمرين الحقيقيين الذين سيجدون، كما هم الآن، أن الشرط الأساسي والحيوي لأي استثمار ناجح وهو البيئة المستقرة اجتماعياً يتعرض لضربات جديدة وقاصمة ويزداد وضعه سوءاً يوماً بعد يوم بفعل تآكل القدرة الشرائية وتوسع رقعة الفقر، فالمستثمر لا يبحث فقط عن جنة ضريبية، بل يبحث عن سوق يمتلك مستهلكوه القدرة على الشراء، وعن بيئات مستقرة لا تسبب له متاعب متوقعة.

**النظام الضريبي الجديد يعكس التوجه الاقتصادي الاجتماعي للسلطة والذي يمنح الأولوية المطلقة لرأس المال**

لذلك، ومن أجل ضمان البيئة المستقرة اجتماعياً واقتصادياً، فإنه لا بديل عن تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية والتخفيف الفوري من معاناة السوريين الأكثر فقراً، ومن أجل ذلك لا بد من اعتماد سياسات صريحة لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع السوري بدلاً من محاباة أصحاب الربح الكبير.

أدت سنوات الحرب والفساد المستشري على زمن الأسد إلى تراكم الثروة بشكل فاحش لدى فئة ضيقة جداً من المنتفعين وأثرياء الحرب، فيما انزلقت الغالبية العظمى من الشعب إلى ما دون خط الفقر. وعليه، ينبغي أن تتضمن الرؤية المستقبلية لسورية الجديدة تغييراً جذرياً للنظام الضريبي ليصبح نظاماً تصاعدياً بحق، يفرض ضرائب أعلى على الشركات الكبرى وأصحاب الدخل المرتفع والثروات الضخمة، مقابل تخفيف العبء الضريبي والمعيشي عن الفقراء ومحدودي الدخل.

كما يتعين تفعيل أدوات صارمة لمكافحة التهرب الضريبي الذي حرم الخزينة العامة لسنوات طويلة من موارد هائلة كانت كفيلة بتمويل برامج اجتماعية وتنموية مهمة، والوقف الفوري لجميع عمليات تبديد مصادر إيرادات الدولة التي تصاعدت وتيرتها وشرعنتها بفعل المسودتين الجديدتين.

# الجدال بين شركتي تكييف أشعل الصراع على الموارد...

**بدأت القصة بأن شركتي «غري Gree» و«هايسنس Hisense» دخلتا في مواجهة مباشرة. إحداهما: رفعت شعار «نحاس حقيقي بمواد أصلية»، والأخرى: ردّت بصورة مضادة تحمل اتهاماً بـ«الازدواجية». في الظاهر، يبدو هذا جزءاً من جولة جديدة من الاشتباك التسويقي في سوق أجهزة التكييف حول سؤال بسيط: هل الأنابيب النحاسية أفضل أم الألمنيوم؟ تعامل المتابعون مع المشهد كأنه شجار تجاري اعتيادي في قطاع الأجهزة المنزلية. لكن إذا توقفت عند هذا الحد، فأنت تفوت القصة الحقيقية.**

■ بقلم: مراقبة العقل

ما يجري خلف هذا السجال هو إعادة تعريف لأحد أهم المعادن في العالم: «النحاس». لم يعد مجرد مادة داخل أنبوب في جهاز تكييف، بل يتحول تدريجياً إلى عنصر في لعبة القوة بين الدول، وإلى «نفط جديد» في عصر الذكاء الاصطناعي. أما الجدل داخل قطاع التكييف حول «استبدال النحاس بالألمنيوم»، فليس سوى جزء صغير من هذه الصورة الأكبر.

## مورد استراتيجي

لنبدأ بالأرقام. في عام 2025، بلغ إنتاج الصين من النحاس المكرر 14,72 مليون طن، أي نحو 47 % من الإنتاج العالمي. أما الاستهلاك، فبلغ تقريباً نصف الاستهلاك العالمي. يظهر النحاس في كل مكان: من الشبكات الكهربائية في المنازل الذكية، إلى البنية الأساسية لمحطات الطاقة الجديدة، إلى «أعصاب» السيارات الكهربائية، إلى مراكز الحوسبة.

بمعنى آخر، انتقل النحاس من كونه «معدناً صناعياً» إلى كونه مورداً استراتيجياً للتحول الطاقي والثورة الرقمية. لكن المفارقة أن الصين، رغم هذا الحجم، تعاني من نقص فيه. احتياطيات النحاس المؤكدة في الصين لا تتجاوز 5 % من الإجمالي العالمي، وأكثر من80% من مركزات النحاس تعتمد على الاستيراد. جودة الخام أقل من المتوسط العالمي، ومعظم المناجم صغيرة ومتوسطة، ما يرفع التكلفة ويصعّب الاستخراج. في عام 2025، بلغت واردات النحاس الخام والمركزات 30,31 مليون طن، بزيادة 7,9 %. تشير تقديرات المؤسسات المالية إلى أن النحاس يدخل تدريجيا ضمن منظومة الاحتياطي الاستراتيجي للدولة، في ظل اعتماد يتجاوز 75 % على الخارج. في المقابل، أدرجت أمريكا النحاس ضمن «المعادن الحرجة»، وأطلقت برنامجا احتياطيا بقيمة 12 مليار دولار. هذا يعني أن التنافس على النحاس بدأ يتحول إلى مستوى استراتيجي بين أكبر اقتصادين في العالم.

ضمن هذا السياق، لا يعود النقاش حول «استبدال النحاس بالألمنيوم» قرار شركة تبحث عن تقليل التكلفة، بل يصبح جزءا من سياسة عامة. في آذار 2025، أصدرت عشر جهات حكومية خطة لتطوير صناعة الألمنيوم، ووضعت «استبدال النحاس بالألمنيوم في أجهزة التكييف» ضمن الاتجاهات الأساسية. كما تم إدخال المواد المركبة نحاس– ألمنيوم في شبكات الكهرباء.

بالتالي، عندما تقول «غري»: إن «المادة لا تكذب»، فهي محقة من زاوية الجودة. لكن مسألة الاعتماد العالي على الاستيراد، والمخاطر الجيوسياسية، وضعف الاكتفاء الذاتي، ليست مسائل يمكن لشركة واحدة حلها. إذا أصبح قطاع كامل معتمداً على مورد نادر، فإن ارتفاع الأسعار، أو انقطاع الإمداد، سيتحول إلى تكلفة يتحملها الجميع.

## الذكاء الاصطناعي والطاقة الجديدة

إذا كان النقص في النحاس مشكلة على مستوى الدولة، فإن الضغط الحقيقي يأتي من الطلب الصناعي الجديد. قد يمثل عام 2026 نقطة تحول: معدل نمو الطلب على النحاس المرتبط بالذكاء الاصطناعي قد يتجاوز لأول مرة قطاع السيارات الكهربائية.

**النحاس أصبح مورداً استراتيجياً تتنافس عليه قطاعات متعددة تقليل الاعتماد عليه في بعض الصناعات ليس مجرد قرار اقتصادي بل جزء من إعادة توزيع الموارد**

السيارات الكهربائية تستهلك كمية من النحاس تعادل 3 إلى 5 أضعاف السيارات التقليدية. لكن مراكز البيانات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي أصبحت مستهلكا جديدا ضخما. كل ميغاواط من القدرة يحتاج بين 27 و33 طنا من النحاس. قد يستهلك مركز بيانات بقدرة 100 ميغاواط آلاف الأطنان. تشير تقديرات المؤسسات المالية إلى أن استهلاك مراكز البيانات للنحاس سيتضاعف خلال سنوات قليلة. وعلى المدى الأبعد، قد يصل الطلب العالمي إلى 42 مليون طن بحلول 2040.

في المقابل، العرض لا يواكب هذا النمو. جودة الخام العالمي انخفضت إلى النصف خلال عقدين. تكاليف الاستخراج ارتفعت بنحو 40 %. تطوير المناجم يحتاج إلى 7–10 سنوات، في حين أن الاكتشافات الجديدة تراجعت بشكل كبير. النتيجة: فجوة متزايدة بين العرض والطلب، وارتفاع مستمر في الأسعار. في عام 2025، سجل النحاس أعلى متوسط سعر تاريخي. وفي 2026، وصل السعر إلى مستويات قياسية جديدة. التوقعات تشير إلى استمرار هذا الاتجاه. في هذا السياق، تدخل شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل: شركات السيارات الكهربائية والحوسبة، إلى السوق العالمي لشراء النحاس بكميات ضخمة. وهذا يعني أن شركات الأجهزة المنزلية لم تعد وحدها في السوق، بل أصبحت تنافس قطاعات أعلى قيمة، وأكثر قدرة على الدفع. بالتالي، كل ارتفاع في سعر النحاس ينعكس مباشرة على تكلفة المنتج. ومع استمرار هذا الاتجاه، تتحول المسألة من تكلفة قابلة للإدارة إلى خطر هيكلي على القطاع.

## خياران صحيحان في اتجاهين مختلفين

الجدل هنا ليس بين «شركة جيدة» و«شركة سيئة». تدافع «غري» عن النحاس انطلاقا من منطق الجودة والموثوقية. عمر النحاس أطول، وتقنيته أكثر استقرارا. من هذا المنطلق، ترفض المخاطرة بتجربة غير مؤكدة على حساب المستهلك. في المقابل، تمثل «هايسنس» منطق التكيف مع المستقبل. إذا أصبح النحاس موردا نادرا ومكلفا، فلا بد من إيجاد بدائل.

يستهلك قطاع التكييف أكثر من 10 % من إجمالي النحاس في الصين. تقليل هذا الاستهلاك يحرر كميات كبيرة يمكن توجيهها لقطاعات استراتيجية، مثل: الطاقة والذكاء الاصطناعي. الفارق السعري بين النحاس والألمنيوم يصل إلى أربعة أضعاف. لكن المسألة ليست مجرد خفض تكلفة، بل تعتمد على تطوير تقنيات تعوض الفجوة في الأداء. المواد المركبة مثال على ذلك، إذ تجمع بين خصائص المعدنين. بالتالي، المسألة ليست «تقليل جودة»، بل «استبدال مورد بآخر عبر الابتكار». وهنا تظهر المفارقة: كلا الطرفين على حق.

## من يدفع ثمن المستقبل؟

في النهاية، ما الذي تتنازع عليه «غري» و«هايسنس»؟ في الظاهر، هو نقاش حول «النحاس الحقيقي». في العمق، هو تعبير عن توتر داخل قطاع صناعي يواجه ضغطا من ثلاثة اتجاهات: ندرة الموارد، والتحول التكنولوجي، وأزمة الثقة. «غري» تحمي نموذجا قائما على الجودة والاستقرار. «هايسنس» تدفع نحو نموذج يعتمد على التكيف والابتكار. لكن المسألة الأهم تبقى خارج هذا الصراع: كيف ستتمكن القطاعات الصناعية المختلفة من التكيف مع ندرة النحاس؟

من هنا، وعلى مستوى أوسع، المسألة تتجاوز السوق. النحاس أصبح موردا استراتيجيا تتنافس عليه قطاعات متعددة. تقليل الاعتماد عليه في بعض الصناعات ليس مجرد قرار اقتصادي، بل جزء من إعادة توزيع الموارد.

لكن هذا التحول يفترض شرطين واضحين: تطوير تقني حقيقي، وشفافية كاملة للمستهلك. لا يوجد جواب واحد يناسب الجميع. لكن تبسيط القضية إلى صراع أخلاقي بين «جيد» و«سيئ» لا يعكس الواقع. أما السجال بين الشركتين فيمكن تركه للسوق.

# مضيق هرمز... المعركة على إعادة صياغة القواعد

**بعد أن نجحت الوساطة الباكستانية في الوصول لاتفاق هدنة مؤقتة بين إيران والولايات المتحدة ودخلت حيّز التنفيذ في 8 نيسان الجاري، لم يعقد الطرفان سوى جلسة تفاوض واحدة، لم تصل إلى نتيجة، ما بدأ يزيد من حالة عدم اليقين مع اقتراب مدة انتهاء الهدنة يوم الثلاثاء 21 نيسان، وتحديداً كون أيام الهدنة شهدت حالات من التجاذبات الشديدة، وصلت إلى خطوات عسكرية من الطرفين.**

■ علاء أبوفرّاج

تعلقت الكثير من الآمال على جولة المفاوضات التي استضافتها العاصمة الباكستانية إسلام آباد، وتحديداً من قبل أطراف إقليمية تظهر قلقاً متزايداً حيال ما يجري، فالمسألة لم تعد محصورة فقط بمخاطر عسكرية، أو ارتفاع في حدّة المواجهات، ودخول أطراف جديدة، بل إن التركيز ينصب بشكل واضح على تداعيات اقتصادية عميقة تشمل تغيير بنى قائمة على اتفاقيات، أو تفاهمات يبدو أن الوقت حان لتغيرها ووضع قواعد جديدة، والمشكلة تكمن في أن مرونة بعض الدول واستعدادها لتغيرات بهذا الحجم متفاوتة كثيراً. إيران مثلاً، ونظراً لكونها خاضعة للعقوبات لفترة طويلة زمنياً كانت قادرة على بناء اقتصاد متين قادر على التأقلم مع التقلبات السياسية، وطورت خلال عقود شرايين اقتصادية تسمح لها بالبقاء، بل ووجدت طهران في قوى الشرق خياراً استراتيجياً يسمح لها فعلياً ببناء اقتصادها، بعيداً عن الوصفات الغربية. لكن الوضع في دول الخليج مثلاً يختلف جذرياً، فعلى الرغم من أن السنوات الماضية شهدت ظهور توجهات لمزيد من الاستقلالية في دول الخليج، وتنويع مدخلات الميزانيات، إلا أن المهمة لم تنجز كلياً، وهناك فروق واضحة بين مدى إنجازها بين دولة خليجية وأخرى.

### احتمالات مفتوحة

إن نظرة متفحصة للأيام القليلة الماضية تكفي للوصول إلى استنتاج بأن بقاء الأمور على حالها هو احتمال وارد، فإن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران لم تصل بعد إلى نتيجة، وأن عودة الولايات المتحدة للحرب بالزخم السابق، ستكون لها تكلفة باهظة جداً، كما أن الاعتراف بالهزيمة وقبول نقاط إيران العشر، سيكون له تداعيات خطيرة أيضاً، وتحديداً على دور ووزن الولايات المتحدة في العالم، ما يمكن أن يحوّل الوضع «المؤقت» الحالي إلى أنسب خيار بالنسبة لواشنطن. لكن إيران لن ترى ذلك مناسباً، كونه يبقي احتمالات الحرب قائمة، ويمنع طهران من الاستقرار الضروري لترميم الأضرار.

لكن إذا أعدنا وضع الاحتمالات الممكنة، نرى أننا أمام احتمال تجدد الحرب، أو الوصول إلى اتفاق بالشروط الإيرانية، أو مع بعض التعديلات عليها، وأخيراً، عدم الوصول إلى اتفاق، وعدم تجدد القتال، ما يعني ترك الحالة الهشة الراهنة قائمة. وفي جميع هذه الاحتمالات سيكون لزاماً على الدول التي تريد الخروج في أقل الخسائر الممكنة، أن تسرّع بشكل كبير من عملية الانتقال إلى وضع جديد، يمكن أن تتغير فيه كل القواعد التي كانت قائمة، وبدت بذهن البعض باقية للأبد!

### ماذا يعني أن تتحكم إيران في هرمز؟

واحدة من الفرضيات التي يمكن نقاشها، مرتبطة بمستقبل المضائق المائية، وما يعنيه ذلك من تأثير على الاقتصاد العالمي، ففي حالة هرمز تُظهر إيران إصراراً كبيراً على التحكم في الملاحة فيه، وتحديد مسارات بحرية محددة للسفن التجارية، لكي تكون تحت رقابتها المباشرة، ما سيعطي إيران موقعاً متميزاً ضمن كتلة قوى الشرق، ويؤمن واحداً من المضائق الاستراتيجية، ويمنع الولايات المتحدة من استخدامها كسلاح في وجه الصين مثلاً. ومن جهة ثانية وبالرغم من أن هذا النوع من الاضطرابات يؤثر في نهاية المطاف على الجميع دون استثناء، لكنّه في الوقت نفسه له تأثير أكبر على القوى الغربية التقليدية، التي تعتمد بشكل أساسي على النقل البحري، ولا تملك الكثير من البدائل، مقابل قدرات القوى القارية، مثل: الصين وروسيا والهند وغيرها... وتطوير بدائل برية، نظراً لوجود حدود برية ضخمة، وبنية تحتية يجري بنائها لهذا الغرض تحديداً، منذ أكثر من عقد مضى.

إن نجاح إيران في فَرض شروطها على المضيق، إن تم، سيكون له تبعات في عدد من المجالات، وهو واحد من الأسس الماديةً الضرورية لتفكيك الهيمنة الغربية على التجارة، لما يعنيه ذلك من تغييرات في كل آليات عمل شركات التأمين، وتكاليف النقل البحري وغيرها، بل إن المؤشرات الأولية هي أن نظام البترودولار يهتز، وهناك تقارير أن إيران تبيع شحنات من نفطها باليوان الصيني، وتحديداً للهند، التي بدأت تستخدم عملات مختلفة لتأمين احتياجاتها من الطاقة، سواء من روسيا أو من إيران. وهو ما يشكل ضربة جديدة لنظام البترودولار، وعلاقة الدولار الأمريكي بأسواق الطاقة بعد الحرب الروسية–الأوكرانية، وما نتج عنها من خروج كتلة مؤثرة من خامات الطاقة من مظلة التسعير الدولاري.

**معركة مع إيران كانت شديدة التعقيد بالنسبة لواشنطن ولم تستطع تحقيق أهدافها بل ومُنيت بخسائر شملت معدات شديدة التطور وبنية حديثة ثمينة**

### التحولات السريعة

المعركة التي تدور في منطقة غرب آسيا اليوم شديدة الخطورة ولا يمكن حتى الآن أن نضع تصوّراً واضحاً للمخارج، لكن نتائجها تظهر تدريجياً، فإن استمرار الحرب أو انتهاءها سيقودان إلى النتائج ذاتها، ربما بفوارق زمنية، فالحرب تمثل خطورة عالية، وعلى هذا الأساس تتعامل كل دول المنطقة الجدية مع ما يجري حولها، وتحاول إيجاد بدائل وتحصين نفسها، ما يسرّع فعلياً الانفكاك عن الولايات المتحدة اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، وإن انتهت الحرب اليوم، ذلك لن يعني أن هذه التوجه سيغيب بل على العكس، سيظل الابتعاد عن الولايات المتحدة وتنويع الشركاء استراتيجية أساسية لن تغيب، وتكون الحرب العدوانية على إيران من هذه الزاوية قد سرّعت عملية التحول هذه وأعطتها دفعة جدية.

إن قبول واشنطن بشروط إيران العشرة، يعني أن وزن إيران ودورها الإقليمي تعزز بشكل كبير في الإقليم، وإن استغل النظام الإيرانيّ الظرف الحالي واللحمة الوطنية الداخلية في معالجة المشاكل الكبيرة في الداخل، يمكن أن تتحول إيران سريعاً إلى مركز أساسي لرسم سياسات الإقليم، وعلى هذا الأساس لن يكون من الممكن تجاهل طهران أو القفز فوقها. وستكون دول الخليج مضطرة للمضي قدماً للتقارب مع إيران بسرعة، وهو ما يفسر أن أيران تصر حتى اللحظة على إرسال إشارات إلى دول الخليج حول انفتاحها لبناء تفاهمات بينية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

يظهر اليوم، أن هناك بعض الخلافات في تقديرات النتائج العسكرية للمعركة التي دارت بين إيران من جهة والولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة ثانية، لكن هناك إجماع شامل أن قدرات الولايات المتحدة غير كافية على الإطلاق لأي مواجهة مع الصين، ولن يكون هذا مطروحاً على الطاولة، فإن معركة مع إيران كانت شديدة التعقيد بالنسبة لواشنطن، ولم تستطع تحقيق أهدافها.. بل ومُنيت بخسائر شملت معدات شديدة التطور وبنية حديثة ثمينة، فكيف يمكن أن تكون الصور عند الحديث عن أي مواجهة مع الصين، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة؟ وهو ما يمكن أن يكمل جزءاً آخر من الصورة، وتحديداً بعد أن بات– من الممكن نظرياً– الحديث عن سيطرة صينية على طرق بحرية حيوية في شرق آسيا، وتكون بذلك قد انقلبت الآية، فبدلاً من حصار الصين عبر المضائق البحرية، تخضع هذه النقاط الحيوية لسلطة دول بريكس وتعمل في خدمتها.

# وقف إطلاق النار فُرض قسراً على «إسرائيل»

**بعد جولة حرب شرسة وعنيفة خاضتها المقاومة اللبنانية بمواجهة العدو الصهيوني لأكثر من شهر في الجنوب اللبناني، أظهرت خلالها قوة عسكرية وقدرات نوعية عالية حالت دون تمكن قوات جيش الاحتلال من التقدّم والسيطرة على الجنوب، وتكبيده خسائر فادحة في قواته ومعداته، فرض المقاومون على العدو قبوله وقف إطلاق نار لمدة عشرة أيام، قابلة للتمديد ضد إرادته، ودون تحقيقه هدفاً واحداً من أهدافه المعلنة.**

■ يزن بوظو

من غير الممكن الحديث عن الجبهة اللبنانية – «الإسرائيلية» دون العودة قليلاً إلى ما قبل المعركة الأخيرة بقليل، وبالتحديد إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى أواخر عام 2024، حيث التزمت المقاومة اللبنانية بكل بنوده، في المقابل، استمر العدو الصهيوني بخروقاته له بأشكال مختلفة، وبشكل شبه يومي طيلة أكثر من عام، وتعاملت المقاومة مع ذلك بشكل حذر وصبور.

إلى أن نفذ الصبر– بعد أكثر من عام من تحمّل الخروقات– مع توسيع رقعة الحرب «الإسرائيلية» إلى مستوى إقليمي طالت إيران والخليج العربي، وتلميح العدو الصهيوني بأن جبهة الشمال قاب قوسين، أو أدنى من استئنافها بشكل كامل، لتحقيق أهداف «إسرائيل» بنزع سلاح المقاومة، وبالتوازي مع ذلك، كانت هناك أطراف في الداخل اللبناني تقيم ضغوطا سياسية لصالح هذا الهدف «الإسرائيلي» نفسه، بحجج مختلفة، مما صنع حالة توتر داخلي متصاعد أنذر بمخاطر داخلية كبرى، لتبادر المقاومة اللبنانية بفتح نارها أولا تجاه العدو.

## المقاومة اللبنانية بددت أوهام العدو

من جهة «إسرائيل»، يبدو أنه كان هناك ظنٌّ حقيقي بأنها حيّدت قدرات المقاومة اللبنانية، أو أضعفتها، أو ما شابه ذلك، بعد «ضربات البيجر» وحملة اغتيال قيادات المقاومة في 2024، وظنّت أن قبول المقاومة باتفاق وقف إطلاق النار وصبرها على الخروقات لأكثر من عام أنه نابع من ضعف ما، ولم يتبق سوى الضغط السياسي لتسليم سلاحه... ومن ذلك، مع استئناف المقاومة لنشاطها العسكري في آذار 2026، زج الصهيوني بقواته البرية إلى الداخل اللبناني من جهة الجنوب، ليجد نفسه وسط مواجهة ميدانية عنيفة وضارية غير متوقعة، تمكنت المقاومة خلالها من استهداف عشرات دبابات الميركافا بأسلحة، منها ما هو معروف، ومنها ما هو جديد بقدرات أعلى لاختراق الدروع، كمثال واحد فقط، وقتل وإصابة المئات– العدو يعترف بالعشرات – من جنود العدو الصهيوني خلال مواجهات ميدانية مباشرة بالرصاص الحي، أم غير مباشرة بالقذائف، فضلاً عن إطلاق الصواريخ متوسطة المدى تجاه المستوطنات «الإسرائيلية» شمال فلسطين المحتلة بكثافة، بعد زعم العدو إضعاف قدرات المقاومة الصاروخية في وقت سابق.

وخلال مدة تقارب الشهر من هذه المواجهة العسكرية المباشرة، ورغم القدرات الجوية الكبيرة والموارد العسكرية المسخرة للعملية، لم تتمكن قوات الاحتلال من تثبيت نفسها في أيّ نقطة ميدانية إضافية، بمعنى السيطرة على نقطة إضافية وتأمينها من إمكانية استهدافها من قوات المقاومة، وجرت المواجهات الأخيرة في منطقة «بنت جبيل» القريبة حدودياً من فلسطين المحتلة، ومجدداً أظهرت المقاومة فيها إرادة وقوة شديدة حالت دون تمكن العدو من السيطرة عليها، وتكبيده خسائر فادحة، وأعلن خلال يوم واحد عن مقتل جنديين له، وفي اليوم تالي، فرض اتفاق وقف إطلاق النار على الصهيوني بشكل مترابط ومتوازي مع ضغوط أخرى إيرانية كانت تجري سياسياً.

## اتفاق وقف إطلاق النار الإقليمي

مع إعلان اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة بوساطة باكستانية، على أساس النقاط الإيرانية العشر، بادرت «إسرائيل» مباشرة بالانتقام لهزيمتها في الداخل اللبناني، وضمنا العاصمة بيروت، بعشرات الغارات الجوية، وقتلها لمئات اللبنانيين المدنيين، صاحبت ذلك سردية إعلامية– سياسية، صادرة عن تل أبيب وواشنطن، تزعم عدم شمول لبنان باتفاق وقف إطلاق النار، بهدف تقليب الرأي العام ضد طهران وضد المقاومة اللبنانية، والضغط على بعض الأطراف السياسية في الداخل اللبناني للتصعيد ضد حزب الله، وضمنا نزع سلاحه.

لكن في اليوم نفسه نفت إيران وباكستان هذه المزاعم، وأكدتا أن جبهة لبنان مشمولة بشكل واضح بالاتفاق الذي جرى مع الولايات المتحدة، وحذرت إيران من أن عدم التزام الصهيوني بهذا الأمر سيلغي الاتفاق، وضمنا يعني إعادة إغلاق مضيق هرمز، وهو ما جرى بالفعل، وبجزء منه حاولت واشنطن استباق وادّعاء أنها هي من تريد إغلاقه.

خلال الأيام التالية، برز تناقض واضح بين التكتيكات الأمريكية و«الإسرائيلية» إلا أن أزمة «إسرائيل» وظروفها الداخلية أكبر من أزمة الولايات المتحدة، مما يدفعها بشكل مستمر، وكل يوم أكثر من سابقه، لتوسيع رقعة الحرب عوضا عن إيقافها، ولا تمتلك رفاه وقف إطلاق النار بكل الجبهات، لما قد يرتد عليها سياسيا بالداخل، فمنذ 7 أكتوبر، لم تحقق أي هدف سياسي لها: لا بتهجير الفلسطينيين، ولا بنزع سلاح المقاومة بغزة، ولا نزع سلاح المقاومة اللبنانية، ولا بتغيير النظام الإيراني، ولا بتقسيم سورية إلخ..

**من غير الممكن الحديث عن وقفٍ للحرب بشكل كامل وحقيقي لا في لبنان ولا غزة ولا سورية ولا غيرها باستمرار وجود «إسرائيل» الصهيونية كما هي عليه الآن**

## مخرج إعلامي – سياسي بالتواطؤ مع بعض الأطراف

تمهيدا لاتفاق وقف إطلاق النار، برز حديث حول وجود مفاوضات لبنانية «إسرائيلية» بوساطة أمريكية لإيقاف الحرب، وضمنا الحديث المتكرر حول نزع سلاح حزب الله، وصولاً لإعلانه في 16 نيسان ودخوله حيز التنفيذ في اليوم التالي، بصيغة إعلامية، توحي أن الأمر جرى دون موافقة أو قبول المقاومة اللبنانية، في الوقت الذي جرى فرضه عمليا على «إسرائيل» على المستويين: الميداني العسكري للمقاومة بمواجهة العدو، والسياسي الخارجي لإيران بمواجهة الولايات المتحدة، وتؤكده ذلك المواقف «الإسرائيلية» الداخلية التي سخرت من الأمر بقولها «الملك قال» بإشارة لفرض ترامب لهذا الاتفاق على حكومة نتنياهو، وأن العديد من أفراد المجلس الأمني المصغر «الإسرائيلي» علموا به من وسائل الإعلام.. في المقابل، أعلن حزب الله التزامه وموافقته واضعا 5 نقاط ينبغي تنفيذها في المرحلة التالية، تتضمن وقف كامل للعدوان الصهيوني على لبنان، وانسحابه من الأراضي اللبنانية وغيرها.

## مستقبل الجبهة «الإسرائيلية» اللبنانية

خلال ثلاثة أيام، لم تلتزم «إسرائيل» جديا بالاتفاق بشكل كامل، بل أقدمت على عدد من الخروقات التي ردّت عليها المقاومة اللبنانية بدورها، دون إعلان انهيار الهدنة التي لا تزال هشة بطبيعة الحال، إلا أن هشاشتها تنبع من الداخل «الإسرائيلي» نفسه، حيث يجري وصف الاتفاق بال «خيانة» من رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، وبال «هزيمة المخزية»، وسط أصوات متباينة تشير بتصدعات داخل الائتلاف «الإسرائيلي» الحاكم، المشروط تماسكه باستمرار الحرب أساسا، فضلاً عن انتقادات حادة من المعارضة «الإسرائيلية» سياسيا، أو من المستوطنين في الشمال الذين اعتبروا أن الحكومة «ألقت بهم إلى التهلكة» متخذة هذا القرار دون مراعاة تخوفاتهم وأمنهم.

من غير الممكن الحديث عن وقف للحرب بشكل كامل وحقيقي، لا في لبنانَ ولا غزة ولا سورية ولا غيرها باستمرار وجود «إسرائيل» الصهيونية، كما هي عليه الآن. وإن الشرط الأساسي للسلام في المنطقة، وعودة الهدوء والاستقرار إليها، هو إنهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وإنهاء النزعة العدوانية والتوسعية. وفي هذا السياق العام نفسه، فإن كل الأحاديث المتعلقة بسلاح ودور حزب الله في لبنان، ومحاولات شيطنته بمواجهة العدو الصهيوني، لا تخدم سوى «إسرائيل» نفسها، والهدنة الحالية مهما قصرت أو طالت، تبقى «هدنة» مؤقتة وهشة، وعلى شعوب المنطقة عدم الوقوع بفخاخ الصهيونية وعملائها، والتصيّد ضد المَقاومة بأشكالها الحالية، بل بتطويرها إلى مقاومة وطنية عامة، وبكل المستويات، لتوحّد وتصلّب الجبهات الداخلية.

# دول الساحل وبناء مشروع إقليمي مستقل

**تشهد منطقة الساحل الأفريقي، وخاصة في كلّ من بوركينا فاسو والنيجر ومالي، تحولات متسارعة تعكس انتقالاً نوعياً من حالة التفكك الأمني والتبعية السياسية، إلى محاولة بناء نموذج إقليمي جديد قائم على التعاون والسيادة المشتركة. هذه التحولات لم تعد تقتصر على البعد الأمني فحسب، بل تمتد لتشمل إعادة صياغة العلاقات الإقليمية والدولية، وبلورة رؤية اقتصادية واستراتيجية أكثر استقلالاً.**

■ معتز منصور

### بناء منظومة أمنية مشتركة

يعدّ انعقاد الاجتماع الأول للجنة رؤساء أركان دول تحالف الساحل في واغادوغو «16–17 نيسان الجاري» خطوة مفصلية في مسار التنسيق العسكري. حيث يجري العمل على وضع الأسس التنظيمية والعملياتية لقوة مشتركة قوامها نحو 15 ألف عنصر، مهمتها تنفيذ دوريات ومكافحة الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية.

هذا التطور يعكس انتقالا من التنسيق المحدود إلى العمل العسكري المندمج، خاصة بعد تنفيذ أولى العمليات المشتركة التي استهدفت قواعد لوجستية للمجموعات المسلحة. كما أن مراجعة لوائح الخدمة الميدانية وآليات الانتشار والتمويل، تشير إلى نية واضحة لإرساء بنية عسكرية مستدامة، وليس مجرد تحالف مؤقت، ما يمكن أن يجعل من هذه الخطوة حجر أساس لقوات مشتركة وقيادة عسكرية واحدة.

### المسار الدبلوماسي مع الاقليم

واجهت دول الساحل ضغوطا قوية من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس»، بدفع من قوى غربية، وصلت إلى حد التهديد بالتدخل العسكري. غير أن رد هذه الدول لم يكن انكفائيا، بل جاء عبر تعزيز التعاون الداخلي، وصولا إلى إعلان كونفدرالية تجمعها سياسيا وأمنيا. وفي المقابل، بدأت تظهر مؤشرات على توجه نحو تخفيف التوتر مع المحيط الإقليمي، عبر قنوات دبلوماسية متعددة. وتبرز هنا محاولات إعادة بناء الثقة، سواء من خلال الوساطات الدولية، أو عبر مبادرات مباشرة بين دول الجوار.

من أبرز ملامح المرحلة الحالية، اعتماد دول الساحل على مقاربة مرنة في إدارة علاقاتها الخارجية، تقوم على «تقسيم الأدوار» بشكل غير معلن. فعلى سبيل المثال: في ظل التوتر بين مالي والجزائر، برزت النيجر كقناة تواصل أكثر سلاسة، ما يعكس وعيا سياسيا بضرورة تجنب التصعيد واحتواء الخلافات.

كما أن التحركات الجزائرية الأخيرة، سواء عبر الدعوات الرسمية، أو الزيارات المتبادلة، تشير إلى إدراك متزايد لأهمية الاستقرار في الساحل كامتداد للأمن القومي الإقليمي، خاصة مع مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود.

الحضور الدولي الجديد ودوره في الاستقرار

في موازاة تراجع النفوذ الغربي التقليدي، برزت قوى دولية أخرى، وعلى رأسها روسيا، كلاعب داعم لاستقرار المنطقة. ويتجلى ذلك في عدة مستويات أبرزها: دعم الحوار بين دول الساحل والمنظمات الإقليمية، وتقديم دعم لوجستي وتقني للجيوش. بالإضافة إلى تعزيز التعاون في القطاعات الاقتصادية، خاصة في مجال التعدين، هذا ما تم الإعلان عنه مؤخرا في مجال الاستكشاف الجيولوجي، وتطوير الموارد المعدنية. ويعدّ هذا القطاع من أهم مجالات الشراكة، نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية.

الاهتمام بإنشاء قواعد بيانات جيولوجية وطنية، وتدريب الكوادر المحلية، يعكس توجها نحو بناء سيادة اقتصادية حقيقية، بدل الاعتماد على الشركات الأجنبية وفق الشروط التقليدية.

مجمل هذه التطورات تشير إلى أن دول الساحل لم تعد مجرد ساحة للصراعات، أو التدخلات الخارجية، بل بدأت تتحول إلى فاعل إقليمي، يسعى لإعادة تعريف موقعه في النظام الدولي. فمن خلال بناء تحالف عسكري، وتعزيز التنسيق السياسي، وتبني مسارات مرنة في العلاقات الإقليمية، والانفتاح على شركاء دوليين جدد، ترسم هذه الدول ملامح مشروع مضاد لمسارات التفتيت وعدم الاستقرار.

# أمن الطاقة في زمن الحرب... هل يهدد مضيق هرمز الصين؟

**يتزامن العدوان العسكري الأميركي–«الإسرائيلي» على إيران مع موجة واسعة من التحليلات، التي تفترض أن الصين تقف على حافة أزمة طاقة خانقة، خصوصاً عند الحديث عن إغلاق، أو اضطرابات في مضيق هرمز. غير أن هذه القراءة تتجاهل معطيات أساسية تعكس صورة أكثر توازناً. وتغفل طبيعة الاستراتيجية الصينية بعيدة المدى، القائمة على تقليل الاعتماد على نقاط الاختناق الجيوسياسية، وتنويع مصادر الطاقة، وبناء احتياطات قادرة على امتصاص الصدمات.**

■ حلا الحايك

تستند بعض التحليلات لأزمة الطاقة على فرضية أن الصين تعتمد بشكل حاسم على النفط القادم عبر مضيق هرمز، لكن نظرة دقيقة إلى مزيج الطاقة الصيني تُظهر عكس ذلك. ففي الواقع، لا يشكل النفط العنصر الحاسم في منظومة الطاقة الصينية كما يُشاع. ورغم كون الصين أكبر مستورد للنفط عالميا، إلا أن مزيج الطاقة لديها يعتمد بدرجة أكبر على الفحم والطاقة الكهرومائية والمتجددة، ما يمنحها هامشا واسعا من الاستقلالية. كما أن مستويات الاكتفاء الذاتي المرتفعة، إلى جانب التوسع الكبير في مشاريع الطاقة النظيفة، تقلل من حساسية الاقتصاد الصيني لأي انقطاع مفاجئ في الإمدادات النفطية. فوفقا لبيانات وكالة الطاقة الدولية، يشكل الفحم نحو 60,9% من إجمالي مزيج الطاقة، مقابل 18,3% فقط للنفط و7,9% للغاز، كما أن إنتاج الكهرباء يعتمد بنسبة تقارب 55% على الفحم، في حين تشكل الطاقة الكهرومائية نحو 14% والطاقة الشمسية والرياح حوالي 22% مجتمعة. فالنفط، رغم أهميته، ليس العمود الفقري للنظام الطاقي الصيني، بل عنصر ضمن منظومة أوسع وأكثر تنوعا.

وتسارعت في السنوات الأخيرة عملية التحول الطاقي بشكل لافت، حيث تجاوزت قدرة الطاقة النظيفة «الطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية» نظيرتها المعتمدة على الوقود الأحفوري، لتصل إلى 51% من إجمالي القدرة الكهربائية في 2025. كما تمثل مصادر الطاقة منخفضة الكربون نحو 42% من إنتاج الكهرباء، مع نمو سريع في الطاقة الشمسية «أكثر من 40% سنويا في بعض الفترات».

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أهمية مضيق هرمز كممر رئيسي لنقل النفط إلى آسيا. فقبل الحرب، كانت نحو نصف واردات الصين من الطاقة تأتي من الشرق الأوسط، لكنها انخفضت إلى حوالي 31% مع اندلاعها. لكن بكين عملت خلال السنوات الماضية على تطوير أدوات فعالة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر، من بينها بناء احتياطات نفطية استراتيجية ضخمة، وتنويع مورديها لتشمل روسيا ودول آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. مما يجعل من الصعب إحداث صدمة حادة ومستمرة في الاقتصاد الصيني. وتُظهر البيانات، أن الصين رفعت إنتاجها المحلي إلى نحو 4,44 مليون برميل يوميا في 2026، بالتوازي مع زيادة المخزونات الاستراتيجية، ما ساهم في الحفاظ على استقرار السوق الداخلي رغم تراجع بعض الإمدادات.

في السياق ذاته، يبرز الدور الروسي كعامل توازن مهم. فموسكو، التي عززت حضورها في سوق الطاقة الآسيوي، أعلنت مرارا جهوزيتها لتعويض أي نقص محتمل في الإمدادات، عبر خطوط أنابيب «قوة سيبيريا» والسكك الحديدية العابرة لأوراسيا. وكذلك، أثبتت التجربة أن التعاون الصيني مع إيران، وعلاقاتها غير المباشرة مع القوى المحلية في اليمن، ساهم في تقليل تأثيرات التوترات الحالية. فقد طورت بكين آليات مرنة للتعامل مع العقوبات والقيود، ما سمح باستمرار تدفق الطاقة حتى في ظروف معقدة. هذه المرونة الى جانب كونها أداة اقتصادية، تعكس رؤية استراتيجية تعتبر الطاقة جزءاً من منظومة الأمن الشامل، كما أكدت القيادة الصينية مرارا في سياساتها منذ 2014.

في الخلاصة، يتضح أن الحديث عن «أزمة صينية» بسبب هرمز يتجاهل بنية الطاقة الفعلية في الصين، وقدرتها على التنويع والتكيف. وتكشف الوقائع أن هذه السردية أقرب إلى التهويل منها إلى التحليل الواقعي، وأن الصين، على العكس، قد تجد في الأزمة فرصة لتعزيز استقلالها الطاقي، لتكتشف واشنطن أن المضيق قد أغلق في وجه أحلامها بالهيمنة، بينما واصلت الصين صعودها دون اكتراث.

# الحرب في الشرق الأوسط:

**بينما لم ينهِ عصر الذكاء الاصطناعي الرأسمالية، فقد دفعها إلى مفارقة غير مسبوقة: كلما تحررت قوى الإنتاج أكثر، ازداد تعطل التوزيع. وكلما أصبح النظام أكثر ذكاءً، ازدادت فائضية الدور الذاتي للإنسان. تتسلسل الأسئلة المنطقية بعد ذلك: لماذا لا تعد عسكرة الذكاء الاصطناعي مجرد ترقية تقنية بسيطة، بل نوعاً من الخنق الذاتي الاستراتيجي؟ ولماذا تحول «البترودولار» من «أداة هيمنة» إلى «قيد ركودي تضخمي»؟ وعندما تبدأ «القوى المتوسطة» بتشكيل تحالفات، ويختار الجنوب العالمي جماعياً «عدم الاصطفاف»، إلى متى يمكن للنظام الأحادي القطبية أن يصمد؟**

■ تساو دونغبو

في 28 آذار 2026، خلال الندوة الأكاديمية التي نظمتها مجلة «الثقافة والاتجاهات الأفقية» الصينية بعنوان «أزمة الرأسمالية المعاصرة ومستقبل العالم»، ألقى أستاذ جامعة شنغهاي للاقتصاد والمال، تساو دونغبو، محاضرة بعنوان «الاستبصار الاستراتيجي لماو تسي تونغ والشكل المعاصر لـ«الحبل المشنوق»: حرب أمريكا و«إسرائيل» وإيران في ظل أزمة الرأسمالية العالمية»، أشار فيها إلى أن «نظرية الحبل المشنوق» التي طرحها الرئيس ماو في حينه قد تطورت اليوم، عبر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، وهيمنة الطاقة والمال، والسياسة الطبقية لتمويل الحروب، وصحوة الجنوب العالمي، إلى أربعة «أحبال» جديدة، وأن الهيمنة باتت تتعرض للارتداد العكسي بفعل منطق توسعها نفسه. نقدم إليكم عرضاً لأبرز ما جاء في المحاضرة، بما يحاول الإجابة عن الأسئلة:

الشخصيات العظيمة في التاريخ غالباً ما «تموت وتعود إلى الحياة». وخلال هذه السنوات، سواء لأجل التدريس أو البحث، كنت أحتفظ دائماً بين يديّ بالسنوات المفصلة والسير والمنتخبات والمجموعات الكاملة لماو، وتشو، ودنغ، وتشن وغيرهم. وكلما مضى الوقت ازداد شعوري بأنهم ما زالوا معاصرينا، وأن كثيراً من استبصاراتهم الاستراتيجية وأحكامهم البعيدة النظر، ما تزال حتى اليوم تثير الدهشة.

في المؤتمر الصحفي لمكتب شؤون تايوان بتاريخ 18 آذار، سأل أحد الصحفيين: «إذا استمرت أمريكا في القتال في الشرق الأوسط، فهل يمكن أن يغتنم البر الصيني الرئيسي الفرصة لاتخاذ إجراءً ضد تايوان؟» وهذه في الحقيقة ليست مسألة جديدة. وقد عدت أخيراً، أثناء مطالعتي لقضية الشرق الأوسط، إلى «السجل الزمني لماو تسي تونغ»، فوجدت أنه تحدث عن هذا الموضوع 45 مرة بين عامي 1950 و1975، منها: 16 مرة في عام 1958 وحده.

في تموز 1958، اندلعت الثورة العراقية، ونزلت القوات الأمريكية والبريطانية على نحو عاجل في لبنان والأردن. وكان ماو تسي تونغ، الموجود في بكين البعيدة، قد أدرك قانوناً استراتيجياً بالغ الأثر. فاتخذ قراراً هزّ العالم: قصف كنمن. وعندما تحرك الأسطول السادس الأمريكي على عجل من البحر المتوسط إلى مضيق تايوان، وراح يركض بين البحر الأحمر والمحيط الهادئ، قال الرئيس ماو على نحو تصويري: إن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم وتدخلاتها في كل مكان، إنما هي الحبل الملتف حول رقبتها هي نفسها.

واليوم، إذا نظرنا إلى الأمر، نجد أن استبصار الرئيس ماو الاستراتيجي آنذاك لم يتلاش، بل بات يكشف، في ظل شروط جديدة، عن قدرة تاريخية نافذة على الاختراق.

أشار الرئيس ماو آنذاك إلى التناقض الجوهري في الإمبريالية: «كلما اتسع تمددها، تشتتت قوتها أكثر، وكثر معارضوها، وصارت الأمور تتجه إلى النقيض مما تريد». وقد استخدم تشبيهاً حياً فقال: إن أمريكا تشبه شخصاً يحتضن بين يديه كومة كبيرة من البيض، البيض متراكم حتى الامتلاء، لكنه لا يستطيع أن يتحرك إطلاقاً، لأن أقل حركة كفيلة بإسقاط البيض. وعندما كان الجيش الأمريكي يسد هنا ثغرة وهناك أخرى بين لبنان ومضيق تايوان وأوروبا، تحولت الهيمنة المزعومة إلى ما وصفه الرئيس ماو بأنها «موجودة في كل مكان، لكنها في النتيجة لا تنفع في أي مكان»، أي إلى استعراض قوة أجوف.

**إذا نظرنا إلى عسكرة الذكاء الاصطناعي فإن خطرها لا يقل إطلاقاً عن خطر السلاح النووي**

وأدرك ماو أيضاً بحساسية عالية، أن توسع الإمبريالية لا يقمع حركات التحرر الوطني، بل يشعل «الحطب اليابس» ويعجل تفكك هيمنتها. وكان يرى أن السلوك العدواني للإمبريالية هو في حد ذاته أفضل مادة تعليمية مضادة، لأنه يوقظ مقاومة العالم كله. وقد جزم بأن التوتر ليس شيئاً مخيفاً، بل إن التوتر يعلّم الشعوب تحديداً. ثم ربط، على نحو أعمق، بين «المنطقة الوسطى» والنضال ضد الإمبريالية، فقال: «في العالم الآن ثلاث إيديولوجيات: الاشتراكية، والقومية، والإمبريالية. والإمبريالية الآن تحارب القومية. والقومية تقول: إن الإمبريالية معتدية، ونحن الشيوعيين نقول أيضاً: إنها معتدية».

وإذا قمنا نحن بتوسيع نظرية الحبل المشنوق عند ماو، فربما أمكن القول، فيما يتعلق بالحرب بين أمريكا و«إسرائيل» وإيران، إن هناك فعلياً أربعة «أحبال» جديدة أكثر تعقيداً قد ظهرت.

## الحبل الأول: الارتداد الذاتي للذكاء الاصطناعي والتقنية

كتب زوليك في كتابه «عن أمريكا» أن الرئيس جونسون كان يأمل أن تؤدي سياسة التصعيد العسكري إلى انسحاب «يحفظ ماء الوجه»، وقال: «في منتصف عام 1965، سأل هذا الرئيس مساعديه: كيف يمكننا الخروج من هذا المأزق؟ فأجابوه: ينبغي إرسال مزيد من القوات أولاً، ثم التفاوض». لقد جعل التعلق بالمظهر وبـ «علم الفوز» الجيش الأمريكي يدفع ثمناً باهظاً في حرب فيتنام.

تشير المعلومات التي تتكشف تباعاً إلى أن الحرب بين أمريكا و«إسرائيل» وإيران كانت بالفعل «أول حرب للذكاء الاصطناعي». إن استراتيجية التدمير المتبادل المؤكد التقليدية كانت تقوم على افتراض وجود فاعلين عقلانيين وردع متوقع. لكن بالنسبة إلى الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على نماذج نظرية الألعاب، فإن مواجهة خصم «مستعد لدفع أي ثمن» قد تقوده حساباته إلى أن الحل الأمثل هو الضربة الاستباقية والتدمير الكامل لقدرة الخصم على الرد، وهذه هي بالضبط أخطر مسارات التصعيد في واقع الشرق الأوسط.

لكن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع تقدير «سلاح الضعيف». فكلما ازداد دقة، ازداد ميل الخصم إلى استخدام الفوضى لمعادلة هذه الدقة. وحين تحاول السيطرة على المشهد كله بالخوارزميات، فإنك تدفع خصمك إلى التحول إلى «صانع بجعات سوداء» تعجز الخوارزميات عن التقاطه.

إذا نظرنا إلى عسكرة الذكاء الاصطناعي، فإن خطرها لا يقل إطلاقاً عن خطر السلاح النووي، وليس الأمر مقتصراً على أخطاء من نوع القصف الخاطئ، بل إن المشكلة الأعمق تكمن في أن تجاهل العناصر اللاعقلانية في البشر، وتسليم مزيد من سلطة القرار إلى أنظمة تقنية لم نفهمها بعد فهماً كاملاً، ولا يمكننا التحكم الكامل بها، هو في حد ذاته شكل من أشكال الخنق الذاتي الاستراتيجي.

## الحبل الثاني: المأزق الركودي التضخمي

إن تحريك أمريكا لعمليات هجومية ضد فنزويلا، وممارسة الضغوط القصوى على إيران، يبدو ظاهرياً سعياً للسيطرة على النفط، لكنه يكشف في جوهره قلقاً عميقاً داخل منظومة «البترودولار». غير أن هذا الأسلوب القائم على استخدام القوة لفرض الهيمنة أخذ يخلق ارتداداً أكثر فتكاً: الركود التضخمي. وقد أظهر أحدث تصريح لرئيس الاحتياطي الفيدرالي باول في 18 آذار، أن أمريكا تقترب أكثر فأكثر من حالة «توازن هش كالمشي على الجليد الرقيق»، أو ما يمكن تسميته «مرضاً سياسياً عضالاً»: لا تستطيع رفع الفائدة، ولا تجرؤ على خفضها.

فمن جهة، تجعل الحروب الجيوسياسية والحواجز الجمركية التضخم المدفوع بالكلفة عنيداً يصعب كسره، ومن جهة أخرى، يقترب نمو الوظائف غير الزراعية من الصفر. وهذا الجمع الخبيث بين الركود الاقتصادي

# حبلٌ آخر حول رقبة الإمبريالية

والتضخم ينفي تماما فعالية السياسات الكلية التقليدية. والأعمق من ذلك، أن أزمة الثقة بالدولار بدأت تأكل نفسها بنفسها.

فعندما تصبح أمريكا نفسها أكبر منتج للمخاطر الجيوسياسية، وعندما تبعث من جديد ذاكرة «أزمة النفط»، تبدأ البنوك المركزية في مختلف البلدان بطرح سؤال: هل من الآمن أن تضع أصولها في دولة وقعت سياستها النقدية في مأزق، وتحول نظامها المالي إلى أداة حرب متى شاءت؟ وكلما أظهرت أمريكا «أنياب» هيمنتها المالية، سرّعت في الوقت نفسه تفكك الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه.

الحبل الثالث: السياسة الطبقية لتمويل الحرب

تحتاج الحروب في النهاية إلى من يدفع ثمنها. وعندما يتجاوز الدين الحكومي الأمريكي 39 تريليون دولار للمرة الأولى، وعندما تعجز حكومة ترامب عن زيادة الضرائب بسبب الاستقطاب السياسي، ولا تجرؤ على طباعة النقود بسبب عودة التضخم، فإن تناقضات تمويل الحرب تتحول إلى صراع طبقي حاد. إن اختيار طريقة تمويل الحرب هو في جوهره موازنة بين «كسب الحرب» و«الحفاظ على البقاء في الحكم». وهذا هو المحور الأساسي الذي كشفته الباحثة السياسية الأمريكية روزيلا زيلينسكي في كتابها «كيف تدفع الدول تكاليف الحرب».

إن أمريكا المعاصرة غارقة في مفارقة تمويلية حربية تقوم على جبل من الديون، وتضخم آخذ في الصعود، وتناقضات طبقية تتفاقم. فالحرب تؤدي بسهولة إلى التضخم، لأن السلع إما تُعطى الأولوية فيها لخدمة الحرب، أو لأن الحرب نفسها تعيق إنتاج السلع وتداولها فتخلق الندرة، فما بالك بالنفط، وهو سلعة ذات موقع مركزي، وتحمل دلالة مؤشر اتجاهي للاقتصاد العالمي والأسواق المالية.

بعد الحرب الأمريكية الإيرانية، رأينا بالفعل الأثر الاستباقي لأزمة النفط في الأزمة الزراعية، إذ إن الأسمدة تأثرت بشدة. ويأتي ذلك في وقت يشهد فيه النصف الشمالي من الكرة الأرضية موسم الزراعة الربيعية، وهي حالة تشبه بدرجة كبيرة المسار الذي بدأ في 2008 من ارتفاع أسعار النفط إلى أزمة غذاء عالمية ثم إلى أزمة مالية عالمية. كما أن موقف قوميي أمريكا اليمينيين القائم على «أمريكا أولاً» سيدخل في تضاد حاد مع منطق تمويل الحرب. فالقواعد الشعبية لهذه الحركة تتكون أساسا من البيض من الطبقات الدنيا والوسطى، الذين خسروا مصالحهم في مسار العولمة، وهم يعارضون التدخل الخارجي، ويرفضون استنزاف موارد أمريكا في «حروب الآخرين». ومن ثم فإن معادلة «المدافع والزبدة» ستشد أكثر فأكثر هذا «الحبل الداخلي» لتمويل الحرب.

### الحبل الرابع: اليقظة الاستقلال الاستراتيجي للجنوب العالمي

هذا هو الحبل الأكثر إحداثا لتحول نوعي. إنه العلاقة السببية بين قلق «القوى المتوسطة» وضغط الهيمنة. فالمؤرخ بول كينيدي، حين درس صعود القوى الكبرى وسقوطها، ناقش بجدية هشاشة «القوى المتوسطة». وفي عام 2026، عبّر رئيس الوزراء الكندي كارني في منتدى دافوس بكلمة واحدة عن هذا القلق الذي تعيشه «القوى المتوسطة».

وبعد ذلك بقليل عاد كارني ليتحدث مرارا عن هذا المفهوم، ثم شكل مع النرويج والسويد والدنمارك وفنلندا وآيسلندا ما سمي «تحالف القوى المتوسطة». وخلال الحرب بين أمريكا و«إسرائيل» وإيران، أخذت مجموعة من القوى الأوروبية المتوسطة تبتعد عن هذا المحور تدريجيا، وتتسع فجوة النفور داخله. إن ضغط الهيمنة وقلق الموقع المتوسط وجهان لعلاقة سببية واحدة. ومن «المنطقة الوسطى» إلى «الجنوب العالمي»، تتصاعد موجة وعي المضطهدين بقوة متزايدة. وقد مرّ تفكير ماو في «المنطقة الوسطى» أو «الدول المتوسطة» بعملية تعميق مستمرة.

في عام 1956، حلل ماو التناقضات بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا في أزمة قناة السويس، وقال: إن استراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط كانت في جوهرها تقوم على «القتل بسكين الآخرين». وفي عام 1957، تحدث عن «نوعين من التناقضات وثلاث قوى». وفي عام 1974 طرح نظرية «العوالم الثلاثة» ذات الأثر البعيد. واليوم، فإن الممارسات الاستراتيجية المستقلة لـ«المنطقة الوسطى» تعود لتصيب أمريكا بارتدادها.

في الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» الإيرانية عام 2026، أظهرت دول الجنوب العالمي نزعة متزايدة النضج نحو الاستقلال الاستراتيجي. فكل من الهند وتركيا والعراق، وبعض دول الخليج، أظهرت بدرجات متفاوتة موقف «عدم الاصطفاف»، وإذا ترسخ مثل هذا التوافق، فإنه يتحول إلى «حبل» جديد يلتف حول رقبة أمريكا، ويقلص هامش حركتها العالمية إلى حد كبير.

**بعد الحرب الأمريكية الإيرانية رأينا بالفعل الأثر الاستباقي لأزمة النفط في الأزمة الزراعية إذ إن الأسمدة تأثرت بشدة**

### كيف ينبغي للصين أن تتصرف؟

أولا: توحيد التفكير القائم على الخطوط الحمراء مع الاستقلال الاستراتيجي. ففي القضايا المرتبطة بالمصالح الجوهرية، لا يوجد أي مجال للتنازل أو التراجع، وفي الوقت نفسه يجب أن يتحدد الموقف بحسب الصواب والخطأ في الموضوع نفسه.

ثانيا: تعزيز تضامن الجنوب العالمي وتمكينه. فمن «المنطقة الوسطى» إلى «الجنوب العالمي»، يمر وعي المضطهدين بتحول من السلبية إلى الفعل. ومن خلال «الحزام والطريق»، وتعاون «بريكس»، ومبادرة التنمية العالمية، تساعد الصين الدول النامية على رفع قدرتها على التنمية المستقلة. وهذا ليس تعاونا اقتصاديا فقط، بل هو أيضا زرع لحيز استراتيجي جديد في الشقوق التي يتركها تخلخل النظام أحادي القطبية.

ثالثا: تجاوز منطق الهيمنة عبر مفهوم «مجتمع المصير المشترك للبشرية». فخلافا لأمريكا التي تستخدم «مبدأ تانغلو» لتقسيم مناطق النفوذ، تدعو الصين إلى «التشاور المشترك، والبناء المشترك، والاستفادة المشتركة». وخلافا لأمريكا التي تلجأ بسهولة إلى القوة، تدعو الصين إلى الحوار والتشاور.

من جهة، ينبغي متابعة الاتجاهات الاستراتيجية للطبقة الحاكمة في أمريكا عن كثب، والتقدير السريع للتوجهات السياسية الجديدة، مثل: «مبدأ تانغلو»، وآثارها المتجاوزة للحدود.

ومن جهة أخرى، يجب أيضا فهم المزاج الحقيقي لمختلف طبقات المجتمع الأمريكي، ولا سيما آراء «الطبقات الوسطى والدنيا». إن التمزق والاستقطاب في المجتمع الأمريكي اليوم يتجليان بصورة مركزة في السخط الشديد لدى الفئات الوسطى والدنيا تجاه نخب المؤسسة الحاكمة.

عندما نعود إلى قرار قصف كنمن عام 1958، نجد أن هناك ميلاً تفسيريا ذا دلالة واسعة يتعامل معه باعتباره مجرد استراتيجية اتخذت من منظور مصلحة وطنية ضيقة، أي اغتناما للتوتر الدولي من أجل التحرك وفقه. لكن هذا التفسير يقلل من صدق ووضوح التزام الرئيس ماو والحزب الشيوعي الصيني، منذ البداية وحتى النهاية، بـ«قضية تحرير الشعوب المضطهدة في العالم وتقدم البشرية». وبشأن أزمة الشرق الأوسط عام 1958، كان ماو قد حكم على مآل الإمبريالية قائلاً: «أكبر صعوبة تواجه أمريكا هي أن الرأي العام العالمي ليس في صفها. هذا ما لم تكن قد حسبت حسابه. أمريكا هذه المرة في حالة ذعر شديد. هي لم تتعرض قط لخسارة كبيرة، وقد خسرت خسارة صغيرة في الحرب الكورية. أما هذه المرة فلم تكن تتوقع أن يعارضها هذا العدد من الناس. الإمبريالية قوية من الخارج وهشة من الداخل. في الشرق الأوسط هذه المرة نحن انتصرنا، هذا مؤكد، والعدو سيتراجع».

التاريخ لا يكرر نفسه ببساطة. فمن «المنطقة الوسطى» و«العوالم الثلاثة» إلى «الجنوب العالمي»، ومن مبادئ التعايش السلمي الخمسة إلى «مجتمع المصير المشترك للبشرية» والمبادرات العالمية الأربع الكبرى، ظلت البوصلة الأصلية للدبلوماسية الصينية واحدة ومتسقة، ولم تكن يوما مجرد تكتيك مؤقت، بل كانت جوابا منهجيا عن سؤال: «أي عالم نريد أن نبنيه، وكيف نبنيه؟». إن حبال التاريخ ستلتف في النهاية حول أعناق أولئك الذين يحاولون استعباد الآخرين بالقوة.

# حرب الخليج الثالثة: بين النتائج الأولية...وتعثر التفاوض

**دون الانخراط في الجدل حول المنتصر والمهزوم في الحرب الدائرة في الخليج منذ شهر، ثمة حقائق موضوعية، ونتائج أولى أفرزتها الحرب، باتت محل إجماع كل المراقبين.**

■ رمزي السالم

### أولاً: انكشاف النظام الدولي، عملاقٌ بأقدام من طين...

أثبتت أزمة إغلاق مضيق هرمز، أن النظام الدولي الراهن يعاني من «شيخوخة» وهشاشة مرعبة. فكيف لممر مائي واحد أن يؤدي إلى استنفار وقلق القوى الكبرى شرقاً وغرباً، ومخاطر تضخم وركود؟ إن هذا الترهل لم يكشف فقط عن ضعف سلاسل التوريد، بل وضع اقتصادات«رائدة» كانت تظن أنها محصنة في حالة من التخبط والانكشاف، مما أدى إلى انزياحات في الاستقطابات الدولية، وعمق في الفجوة بين واشنطن وحلفائها التقليديين، الذين وجدوا أنفسهم أمام نظام دولي لا يقدم لهم سوى الأزمات، حيث اضطر كل طرف أن يعمل على ضمان مصالحه الخاصة.

### ثانياً: إفلاس نموذج الدولة التابعة

لعل الدرس الأكثر مرارة كان من نصيب نموذج «الدولة التابعة» والاقتصاد الريعي، لقد أثبتت الأزمة، أن هذا النموذج رغم كل مظاهر الاستهلاك الترفي، بات على حافة الإفلاس التاريخي؛ فهو لم ينجح في حماية سيادته، ولم يجد في «المظلة الأمريكية» الحماية الموعودة. لقد كان مستوى تأثر الدول بنتائج الحرب يزداد طرداً مع مستوى تبعيتها لواشنطن، فلم تشفع «الخدمات المجانية» التي قدمتها دول كدول الخليج على مدى عقود في نيل الأمان، وهي التي تدين لها واشنطن بأحد أهم أعمدة الهيمنة خلال العقود الأخيرة «البترودولار» بل على العكس، حاولت واشنطن وما تزال استثمار التناقضات، وزج حلفائها في معركة مباشرة مع إيران، لم يعلنوها ولا ناقة لهم فيها ولا جمل، مما جعلهم قاب قوسين أو أدنى من أن يكونوا مجرد «ضحايا» في حسابات الصراع الكبرى.

**انتهى زمن التبعية المطلقة وبدأ زمن البحث عن التوازنات الصعبة حيث السيادة لا تُمنح كمنحة دولية**

### ثالثاً: فشل الشرق الأوسط الجديد

عملياً، سقطت فكرة «الشرق الأوسط الجديد» على الطريقة الأمريكية-«الإسرائيلية». فالمشهد الحالي، أكد تصاعد دور المراكز الإقليمية «مصر، تركيا، السعودية، باكستان»، حيث كان لهؤلاء الفاعلين دور ملموس وحاسم في فرض الهدنة، وترتيب الأوراق بالتنسيق مع الصين. هذا البروز للمحور الإقليمي- الآسيوي، يعني أن الحلول لم تعد تُطبخ في الغرف المغلقة في واشنطن وحدها، وإن عواصم المنطقة – على أقل تقدير- باتت شريكة، وبدأت تدرك أن أمنها مرتبط بتفاهمات إقليمية، لا بإملاءات خارجية، ومشاريع دولية.

### رابعاً: تناقضات الداخل الإيراني

أما على المقلب الإيراني، فالمشهد يفرض سؤالاً جوهريا: كيف لدولة تناطح القوة العسكرية الأولى في العالم، وقادرة على التحكم بأحد أهم مفاصل التجارة الدولية، وتمتلك العديد من الأوراق الأخرى، أن تظل مكبلة بتناقضات داخلية؟ كأن تفتح معركة مع شعبها حول ارتداء غطاء الرأس من عدمه؟ أو تعتقل الآلاف من كفاءات فنية وعلمية واجتماعية بسبب آرائهم السياسية؟ أو تنفذ أحكام إعدام متلاحقة.. أو..!

تملك السلطة في طهران اليوم فرصة ذهبية للتصالح مع قوى المعارضة الوطنية، والكثير من الشخصيات الثقافية والأكاديمية المؤثرة، التي أعلنت موقفاً صريحاً ضد الحرب. فالمواجهة ليست عسكرية فحسب، بل هي صراع شامل «اقتصادي وسياسي ودبلوماسي، وتكنولوجي، وثقافي» يتطلب أرقى أشكال الوحدة المجتمعية. إن فشل واشنطن في إحداث «انقلاب على الطريقة الفنزويلية» حتى الآن في إيران، لا يعني أن الحرب انتهت، فما جرى لم يكن إلا معركة في حرب طويلة، ولا يمكن ردع الجبروت العسكري لواشنطن بشكل فعلي، وقدرتها على العبث من خلال استثمار التناقضات الداخلية، دون معالجة عميقة وجذرية لهذه التناقضات، وخصوصاً قضايا الحريات والنموذج الاقتصادي، والتعدد القومي والديني.

بعد تعثر مفاوضات إسلام أباد، يتجه المشهد على الأرجح نحو نوع من التسوية الهشة المؤقتة، تؤسس لجولة أكثر تعقيداً من الصراع متعدد المسارات، تحاول واشنطن من خلاله زج دول الإقليم- أو بعضها على الأقل- في صراع مباشر مع إيران، وتفجير تناقضات الداخل، مستندة على الاختراقات المزمنة بين كل الأطراف، وذلك ضمن محاولة استنزاف كل دول المنطقة، في صراع بيني وفوضى شاملة، تسمح لواشنطن بإدارة الأزمة عن بعد.

بكل الأحوال: إن العالم الذي سبق «الحرب» ليس هو العالم الذي تلاها. لقد انتهى زمن التبعية المطلقة، وبدأ زمن البحث عن التوازنات الصعبة، حيث السيادة لا تُمنح كمنحة دولية، بل تُنتزع من خلال التنمية المستقلة، ودمقرطة الكيانات الوطنية، والديناميكية السياسية، التي تقرأ التحولات العالمية بكل أبعادها وضروراتها واحتمالاتها.